الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ورقة التراث الثقافي السوري

نضال معلوف

الأمم المتحدة
بيروت، 2018

هذه الورقة هي من نتائج منصة الحوار التقني السوري لدى برنامج الاجندة الوطنية لمستقبل سوريا.
This paper was produced as part of NAFS Programme's Syrian platform for technical dialogue.

اخلاء مسؤولية:
طبعت هذه الوثيقة في الشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي، وهي تعكس آراء الخبراء الذين عملوا على كتابتها ضمن إطار "برنامج الاجندة الوطنية لمستقبل سوريا" ولا تعبر باي شكل من الاشكال عن رأي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الاسكوا.

Disclaimer:
The views expressed in this document, which has been reproduced without formal editing, are those of the experts of the "National Agenda for the Future of Syria" Programme and do not necessarily reflect the views of ESCWA

مقدمة

يشكل التراث الثقافي في سوريا ارضية مناسبة للاسهام في الوصول الى حل نهائي للازمة فيها، والعمل على بناء سلام دائم يؤدي في النهاية الى بناء دولة مبنية على المواطنة الفاعلة غير المنقوصة حيث يكون التنوع الاجتماعي محميا وممكنا[1].

فقد اجتمعت على ارض سوريا إمبراطوريات ديانات معقدة وفريدة من نوعها، لتشكل مثالا لم يوجد في أي مكان آخر في العالم. فالجامع الأموي في دمشق مثلا، كان في الأصل معبدا لجوبيتير، وتم تحويله إلى كنيسة مسيحية ليوحنا المعمدان، وبدوره أصبح ما يعتبره البعض رابع أقدس الاماكن في الإسلام

في السنوات الثلاثين الماضية، أعلنت منظمة اليونسكو ستة مواقع في سوريا لتكون ذات قيمة عالمية استثنائية، بما في ذلك المدينة القديمة في دمشق، وهناك مواقع كثيرة غيرها قيد النظر مؤقتا.

ويعتبر الانسان السوري من خلال هذا التاريخ الثري والمتنوع مثالا للتسامح واللطف، ويمكن النظر اليه كعنصر اساسي في أي عمليات مصالحة وبناء للسلام.

وهو عنصر يجب اخذه بعين الاعتبار واتخاذه اساس في عملية بناء الدولة السورية المأمول في مراحلها المتعددة بداية من وقف القتال وتشجيع النازحين والمهجرين للعودة وصولا الى بناء الدولة المستقبلية مرورا بمرحلة بناء السلام واعادة تماسك المجتمع. ولذلك يجب الاهتمام بدراسة هذا القطاع وحصر العوامل الكثيرة التي يمكن ان تكون عامل توحيد للسوريين وعنصر من العناصر الهامة التي يبنى عليها لإنهاء الصراع.

بداية وقبل ان ندخل في عرض كيفية تأثر التراث الثقافي في سوريا بالأزمة يجب ان نعرض بعض التعاريف.

التراث المادي وغير المادي

التراث الثقافي هو ميراث المقتنيات المادية وغير المادية التي تخص مجموعة ما أو مجتمع لديه موروثات من الأجيال السابقة، وظلت باقية حتى الوقت الحاضر ويعمل على نقلها للأجيال المقبلة.

التراث الثقافي اللامادي هو "الممارسات والتصوّرات وأشكال التعبير والمعارف والمهارات -وما يرتبط بها من آلات وقطع ومصنوعات وأماكن ثقافيّة -التي تعتبرها الجماعات والمجموعات، وأحيانا الأفراد جزءا من تراثها الثقافي. وهذا التراث الثقافي غير المادّي المتوارث جيلاً عن جيل، تبدعه الجماعات والمجموعات من جديد بصورة مستمرّة بما يتّفق مع بيئتها وتفاعلاتها مع الطبيعة وتاريخها. وهو ينمّي لديها الإحساس بهويّتها والشعور باستمراريتها ويعزّز من ثمّ احترام التنوّع الثقافي والقدرة الإبداعيّة البشريّة ."[2]

التراث المادي يشمل المباني والأماكن التاريخية والآثار والتحف وغيرها، التي تعتبر جديرة بحمايتها والحفاظ عليها بشكل أمثل لأجيال المستقبل. وتشمل هذه لقى متميزة بالنسبة لمعايير علم الآثار والهندسة المعمارية والعلوم أو التكنولوجيا فيما يخص ثقافة بعينها. وتصبح تلك اللقى والمواد من الأهمية لدراسة تاريخ البشرية لأنها تمثل الركيزة الأساسية لأفكار ويمكن التحقق من صحتها. ويدل الحفاظ عليها على اعتراف ضمني بأهمية الماضي، والدلالات التي تسرد قصتها. كما أن اللقى المحفوظة تؤكد صحة الذكريات؛ وصلاحية المادة المكتشفة، بدلاً من استنساخها أو استبدالها، توجه الناس وتدلهم على الطريق السليم للتواصل مع الماضي. وللأسف هذا يشكل خطراً على الأماكن والأشياء التي تضررت من أيدي السياح، والإضاءة اللازمة لعرضها،

[1] اسس الرؤية المستقبلية ، سوريا 2030 ، الاسكوا.

[2] اتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي اليونيسكو.

وغيرها من المخاطر التي تحيط بمتطلبات تعريف وعرض اللقى الأثرية. ويتمثل هذا الخطر في أن جميع الأعمال الفنية في حالة دائمة من التحور الكيميائي، بحيث أن ما نعتبره مصوناً هو بالفعل في حالة تغير دائم – أي أنها لا تبقى على حالتها السابقة. وبالمثل فإن سمة التغيير هي معيار القيمة التي يضيفها كل جيل على الماضي وكذلك على القطع الأثرية التي تربطها بذلك الماضي.

رؤية عامة:

أصبح من الثابت انه كلما تطورت الامم وتشكلت الدولة على اسس حداثية تضمن العدل والمساواة لكل مواطنيها من خلال تقوية دور المؤسسات الديمقراطية والعمل على بناء نسيج اجتماعي يتسم بالتماسك والرسوخ، كلما اهتمت هذه الامم بتراثها وخصصت الموارد المادية والبشرية لحصره وصونه وحمايته وتعريف المواطنين عليه، على اساس انه خلاصة التجربة البشرية التي حصلت على ارضهم والنتاج التاريخي لهذه التجربة ويجب الاستفادة منه في تقوية اواصر الصلة فيما بينهم.

في الاساس في سوريا باعتبارها دولة وليدة[3] لم تتح الظروف التاريخية والصراعات الدولية على ارضها لشعوبها الفرصة لبناء دولة حقيقية قوية تتضمن مؤسسات تعمل للمصلحة العامة ولتقوية الروابط بين افراد هذه الدولة وتعزيز هويتهم الكلية، الامر الذي انعكس على الاداء الحكومي بشكل سلبي في كل مناحي الحياة.

ولم يكن موضوع التراث الثقافي مستثنى ضمن هذه الظروف، فلم يحظَ بالعناية والاهتمام الكافي، كتراث يتمتع بالغنى والتنوع ويصلح اساسا لتعزيز تماسك المجتمع وبناء الدولة القوية على ارضه.

وجاءت الازمة السورية لتضعف الدولة الضعيفة اصلا، وتزيد من انقسام المجتمع وتشظيه، ومع الاسف استخدمت أطراف الصراع عناصر التراث لتعزيز هذا الانقسام وتقوية موقفها السياسي بين مناصريها.

وما يجب العمل عليه في الخطة المستقبلية اثناء عملية بناء السلام ومن ثم اعادة تأهيل الدولة السورية هو عكس اتجاه هذا الاستخدام، الذي يبدأ من عمليات البحث المعمق بهذا التراث لفهمه وتقدير اهميته وخلق الرغبة لدى المواطنين في حمايته والحفاظ عليه وحتى الاستمتاع به كحافز لاستمرار الاجيال بالاهتمام به وصونه، واعتماده اساسا قويا لتمتين العلاقات بين مكونات المجتمع السوري، اساسا لا يتأثر بالأيديولوجيا ولا بالدعاية السياسية، بل وعاء تدور كل جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية فيه.

[3] في الواقع ولادة دولة سوريا كان في يوم 8 آذار عام 1920 يوم اقر المؤتمر السوري الاول استقلال سوريا باسم "المملكة السورية العربية" وتم مبايعة الامير فيصل بن الحسين ملكا عليها.

وهكذا فان عمر "الدولة" السورية بأطوارها المختلفة لا يتجاوز المائة عام حتى تاريخ اليوم ، منها اكثر من 25 عاما كانت تحت الانتداب (الاحتلال) الفرنسي ، شهدت فترة مابعد الاستقلال فترة اضطرابات سيطر فيها العسكر على السلطة وتعددت فيها الانقلابات، كما شهد العام 1958 أي بعد اقل من 40 عاما على ولادتها حدثاً مهماً على مستوى "الهوية" حيث اندمجت "سوريا" الدولة في "الدولة العربية المتحدة" التي اعلنت جراء "وحدة" سوريا ومصر ، لتعود للانفصال في العام 1961 ، ولم يكن هذا الانفصال بيّناً او تاماً ، حيث بقيت "الهوية" ضائعة بين الانفصال والوحدة ، الوحدة التي طرحت في اكثر من مشروع على اكثر من عقد من الزمن وحتى سبعينيات القرن الماضي ، الوحدة السورية المصرية، الوحدة السورية المصرية العراقية ، الوحدة السورية المصرية العراقية الليبية .. وهكذا ..

ولم تستقر الامور على "دولة" في صيغة محددة الا في بداية السبعينيات أي قبل اقل من 50 عاما فقط سيطرت على مجريات الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية خلالها ثقافة "حزب البعث".

لمحة عامة عن واقع القطاع:

لحق بالتراث المادي السوري خلال الازمة ضررا كبيرا، ومع عدم قدرة الجهات المعنية الوصول لتقدير نهائي لهذا الضرر، فانه من خلال بعض التقارير التي تعالج حالات جزئية او فترات زمنية محددة، ومن خلال متابعة التقارير الصحفية للأحداث يمكن التأكيد بان الازمة اصابت القطاع بأكبر ضرر مسجل عبر تاريخه الحديث.

معبد بل المدمر في تدمر -المصدر المديرية العامة للآثار

تحليل الوضع الراهن وفجوة السياسات لمحور مرحلة الطوارئ والإغاثة والعمل الإنساني

أ -العودة الطوعية وأعاده الاندماج

كيف تأثر التراث الثقافي بالتهجير داخليا وخارجياً؟

كيف تأثر التراث المادي في سوريا خلال الازمة.

باتت امكانية متابعة حالة التراث الثقافي المادي في سوريا أكبر من امكانات المديرية العامة للآثار والمتاحف الجهة المسؤولة عن متابعة هذا التراث رسميا، بعد ان اصبحت مناطق واسعة على امتداد الجغرافيا السورية[4] مصنفة على اساس انها "مناطق ثقافية منكوبة" جراء انتشار "جرائم" الحفر السري، والتخريب المتعمد للأوابد الاثرية في تلك المناطق.[5]

وبشكل عام يمكن ان نحصر العوامل التي هددت التراث الثقافي المادي السوري بخمسة عوامل أساسية:

[4] حتى وقت كتابة هذه الورقة لم تكن الحكومة السورية قد سيطرت على اكثر من 50% من الاراضي في سوريا بحسب مركز جسور للابحاث.
[5] دكتور مأمون عبد الكريم في كتاب التراث الاثري السوري خمس سنوات من الازمة اصدارات وزارة الثقافة السورية 2016.

- تحول المواقع الأثرية السورية إلى مواقع عسكرية، أو أماكن تجمع لقوات عسكرية، أو متاريس، أو مخازن ذخيرة، ما جعلها ساحات للمعارك، وعرضة للاستهداف المباشر بالقصف أو بالتفجير من قبل الأطراف المتصارعة.
- عمليات التنقيب غير المشروع من لصوص الآثار، أفرادًا أو جماعات منظمة.
- عمليات السرقة والتهريب، التي كانت قائمة سابقا، وتفاقمت؛ بسبب الفوضى السائدة التي شكلت بيئة خصبة تعمل فيها "مافيات" الآثار الدولية وشبكاتها، جنبًا إلى جنب مع اللصوص المحليين.
- عمليات التزييف والتزوير المتزايدة، وخاصة للتماثيل والفسيفساء.
- التخريب والتدمير المنهج للآثار، على خلفية عقائدية، والذي برز بشكل واضح لدى التيارات الإسلامية المتشددة، وبشكل خاص لدى "تنظيم الدولة الإسلامية."

ومن الصعب أن يتم حصر كل الاضرار التي تعرض لها القطاع في هذا التقرير، أو غيره من التقارير، فيما تنوعت الأضرار التي أصابت مئات مواقع الآثار السورية، بتدمير جزئي أو كامل؛ من وجود آثار أعيرة نارية، إلى الحرائق وعمليات التخريب والتدمير المباشر[6].

كيف تأثر التراث غير المادي.

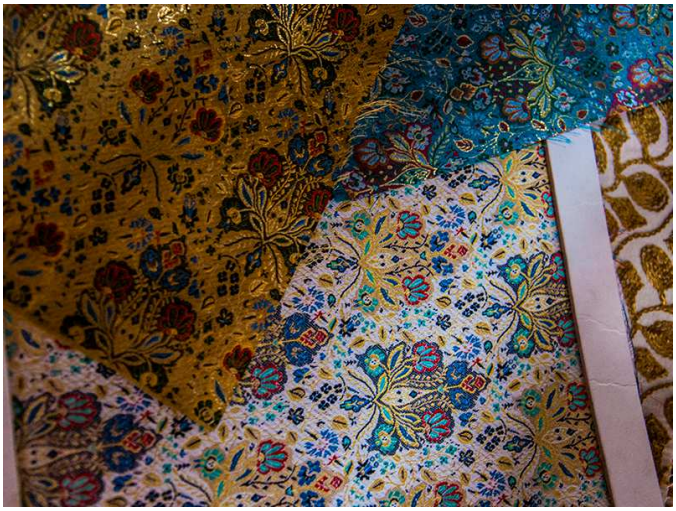

صناعة البروكاء الدمشقي واحد من عناصر التراث الثقافي غير المادي

صدقت سوريا في العام 2017 على اتفاقية "صون" التراث الثقافي غير المادي، وقد تأسس في وزارة الثقافة بالتعاون مع الأمانة السورية للتنمية المشروع الثقافي الذي يدير أمور هذا التراث من خلال وحدة تطوير ودعم التراث الثقافي الوطني[7].

ولهذه الغاية تم تشكيل اللجنة الوطنية العليا لإدارة التراث الثقافي غير المادي في وزارة الثقافة[8] وإصدار قرار بإحداث السجل الوطني الذي يتضمن ما يقارب المائة عنصر حتى الآن، ويمكن للمجتمعات المحلية والجمعيات و الأفراد المشاركة في هذا الموقع لتسجيل وصون التراث الثقافي غير المادي من جميع أنحاء البلاد إضافة إلى الممارسات والتقاليد المتناقلة بين الناس والتي يمكن اضافتها على الموقع الخاص التابع للأمانة السورية للتنمية ، كما أن بعض هذه التسجيلات ستدخل في القائمة الوطنية في حال استيفائها للمواصفات المطلوبة، وستكون بحسب "الامانة السورية " متاحة للجميع ومرئية من قبل المجتمع المحلي بما يعزز العلاقة بين ممارسي هذا التراث وتقاليدهم وفريق من الخبراء العاملين في هذا المجال الذين سيقومون بتقييم المقترحات. [9]

ولم واشترطت اتفاقية حماية التراث الثقافي اللامادي التي وضعتها اليونسكو سنة 2003 أن تكون الجماعة المعنية بهذا التراث هي حجر الزاوية في أيّة عملية لإعداد ملفّ حول عنصر تراثيّ لا مادّي ينتمي إليها سواء بغرض الترشّح للتسجيل في القائمة التمثيلية للتراث الثقافيّ اللاّمادي للإنسانيّة أو ضمن القائمة الخاصّة بالصون العاجل. وتبعا لذلك، فإنّ المخزون الثقافيّ التقليديّ

[6] تضررت كثير من المواقع الاثرية في سوريا يمكن ذكر على سبيل المثال لا الحصر ، المنطقة المحيطة بقلعة حلب القديمة المنطقة المحيطة بقلعة سمعان في محافظة حلب، قلعة الحصن و تدمر في محافظة حمص ، بصرى الشام والجامع العمري ، دير الراهب بحيرة وسرير بنت الملك في محافظة درعا ، دمشق القديمة ، كثير من المتاحف في معظم المدن السورية.

[7] حصرت الوحدة مائة عنصر من التراث الثقافي غير المادي كمخزون حي، وتسعى للاستمرار في حصر عناصر آخرى وفق تقسيمات الاتفاقية.

[8] نظريا يتبع المشروع لوزارة الثقافة ولكن على الواقع العملي فان أي مشروع ضمن اعمال الامانة ولوجود السيدة الاولى اسماء الاسد في موقع المسؤولية عليها فانه تبقى هذه التبعية نظرية.

[9] موقع التراث السوري غير المادي على الانترنت باشراف الامانة السورية للتنمية.

منظورا إليه من خلال مفهوم التراث الثقافي اللاّمادي، يتعذّر صونه بعيدا عن حملته الحقيقيين من الجماعات والمجموعات والأفراد.
ذلك لا يمكن أن نتمثل خارج إطار الحياة نفسها. وبالتالي فإنّ حمايته وتثمينه لا يتحققان بمجرد أرشفته وتوثيقه وتحويله إلى العروض المتحفي، وإنما عبر استخدامه اليومي في كل مناحي الحياة باعتباره متنوّعا وغنيا. حتى أن التراث الثقافي اللامادي كثيرا ما يوصف بأنّه حي.
ومع موجات النزوح الداخلي والتهجير[10] واللجوء[11] التي شهدتها سوريا خلال سبع سنوات مضت، تم تهجير مجموعات بشرية كاملة[12] من بعض المناطق بسبب الحرب ونتائج التسوية، فان هذه الجماعات حملت معها جزءا من هذا التراث[13] الذي يصعب اليوم تحديده وحصره ويجب ان تقع مثل هذه المهام في أي خطط مستقبلية ترمي للحفاظ على هذا التراث.
لان اهمال هذا الجانب قد يؤدي إلى اندثار التراث اللامادي أحياناً، أو تغيّره بسبب التغيرات الديمغرافية الحاصلة في المجتمع، والتي يسببها النزوح أو اللجوء إلى دول أخرى.

وضع التراث الثقافي الحالي في أماكن النزوح الداخلية والخارجية وفي المجتمعات المضيفة

يجب الاشارة هنا انه يمكن تصنيف المجاميع البشرية التي غادرت مناطقها وانتقلت الى بيئة اخرى الى قسمين، الاول يتضمن النازحين السوريين[14] في الاماكن الداخلية، وبدورهم ينقسمون الى قسمين، القسم الاول اتخذ من المخيمات المنتشرة في المناطق الشمالية والشمالية الغربية مسكنا مؤقتا له[15]، والقسم الثاني يتضمن النازحين الذين سكنوا في المناطق والمدن التابعة لسيطرة المعارضة السورية بمسمياتها المختلفة.
والقسم الثاني يتضمن اللاجئين[16] المنتشرين في كل بلدان العالم.
والتحدي الرئيسي في موضوع التراث الثقافي هو الاهتمام بدراسة واقع النازحين واللاجئين السوريين الذين يعيشون ظروفا صعبة في مخيمات النزوح تلك المخيمات التي لا تشكل بيئة مناسبة لممارسة اصحاب المهن التقليدية (على سبيل المثال) اعمالهم إما لعدم توفر المستلزمات او لعدم وجود السوق لمثل هذه المنتجات في واقع غير مستقر يأخذ حتى الان صفة "اللجوء المؤقت" وتنحصر النشاطات الانسانية فيه في تأمين مستلزمات الحياة الاساسية.
كما ان السوريون في المخيمات لا يوجد أي تماس بينهم وبين باقي مكونات المجتمعات المضيفة فهم عمليا يعيشون في معزل عن الاسواق المحلية ويمكن تصنيفهم في خانة "المستهلك" و "المتلقي" وليس في خانة المنتج.
فيما انه يمكن القول بان اللاجئون في كثير من البلدان بالأخص لبنان سوريا وتركيا نجحوا في تشكيل مجتمعاتهم الخاصة في تلك البلدان، فمثلا نرى انه في المدن التركية التي يفوق عدد السوريين فيها الـ 2 مليون اصبحت هناك مناطق و"حارات" الغالبية

---

10 بحسب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين فان عدد اللاجئين السوريين حتى 10 ايار 2018 هو 5647000 لاجئ ، يمكن متابعة التحديثات على موقع المفوضية.
11 بحسب احصاءات الحكومة السورية المؤقتة نهاية العام 2016 فقد بلغ عدد اللاجئين السوريين المسجلين لدى الحكومة التركية حوالى مليونين و407 الف لاجئ موزعين على 25 مخيم، جزء منهم وعددهم 276 ألف داخل المخيمات، والجزء الاخر حوالى مليونين و131 الف لاجئ خارج المخيمات.
وفي لبنان، بلغ اجمالي عدد السوريين مليون و70 ألف، وحوالى 100 الف منهم داخل المخيمات بالإضافة إلى أكثر من 970 ألف أخرين موزعين خارج المخيمات، فيما وصل عدد اللاجئين في الأردن الى 633 الف و466 لاجئ، 120 الف منهم داخل المخيمات، و509 الف لاجئ خارج المخيمات.
ووفق الاحصاءات، فان 123 الف لاجئ سوري في مصر، أما عددهم في باقي الدول العربية بلغ 26 الف سوري. وفي اوروبا بلغ عدد اللاجئين 550 الف لاجئ.

12 وفق مبدأ المصالحات والاتفاقيات الدولية التي تمت ، استانا وسواها ، تم تهجير مجموعات بشرية كاملة من مناطقهم الى مناطق اخرى داخل سوريا ، مثل الزبداني ، ومناطق الغوطة في ريف دمشق ، داريا ، والحجر الاسود ومخيم اليرموك في دمشق.
13 معظم التراث اللامادي الذي انتقل مع اللاجئين يتعلق بتراث الطعام حيث انتقل تقاليد المطبخ السوري الى العديد من البلدان التي استقبلت اللاجئين السوريين اهمها تركيا ، مصر والمانيا.
14 يبلغ عددهم في اخر احصاء للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للامم المتحدة 6.6 مليون شخص.
15 حتى نهاية العام 2015 كان هناك اكثر من 160 مخيم في الشمال السوري بحسب وحدة تنسيق الدعم التي ترصد احوال النازحين السوريين في الشمال ، وقد اشارت عدة تقارير لذات الجهة افتتاح مخيمات جديدة بعد ذاك التاريخ اثر موجات النزوح التي تسببت فيها الاعمال القتالية في العديد من المناطق السورية ، لمزيد من المعلومات وحدة تنسيق الدعم.
16 5.6 مليون لاجئ في بلدان العالم بحسب للمفوضية ، مرجع سبق ذكره.

فيها سوريين وتمكن السوريين نقل مجموعة من المهن اليها (خاصة في مجال الطعام) التي يمكن تصنيفها ضمن التراث غير المادي الى المناطق التي يعيشون فيها، وتلقى هذه المهن رواجا في وسط المحيط المضيف الى حد مقبول[17].

دور قطاع التراث الثقافي في تشجيع و/أو تمكين العودة، والفرص التي يمكن الاستثمار بها أو البناء عليها لدعم مقترحات سياسات العودة؟

مطعم سوري للشاورما في مصر، المصدر سيريان يوز

انتقال التراث الثقافي مع المجموعات السورية التي تركت ارضها يأتي بسبب ان هناك علاقة وثيقة بين هذا التراث وبين الجماعات المنتجة له ذلك انه كثيرا ما يكون متجسدا في أشكال ملموسة كالأطعمة والأزياء والحرف التقليدية، وهو يحمل روحا ليست في جوهرها سوى روح الجماعة التي أنتجته وذاكرتها المشتركة التي أوته ومررته عبر الأجيال. على ان هذه الذاكرة لا ترتهن إلى الماضي وفقط، وإن استمدت منه محتوياتها الرمزيّة، بل انها تعيد بناءه باستمرار بما يتوافق ظروف الواقع وافق المستقبل.

لا يتلاشى هذا التراث ويختفي بمجرد ابتعاد الجماعات عن المكان الذي اعتادت ان تعيد انتاجه فيه، وانما ينتقل معها وبالتأكيد فانه سيتفاعل مع المحيط الجديد يتأثر ويؤثر به، ولكن هذه العملية تستلزم وقتا طويلا قد يمتد لأجيال.

في هذه المرحلة فان الاهتمام بالتراث اللامادي المنتقل مع المجاميع البشرية التي تركت ارضها وانتقلت الى اماكن اخرى سواء داخل سوريا او في المخيمات او في البلدان المضيفة، يشكل اهمية خاصة في صون هوية هذه الجماعات وتمايزها، والحفاظ على علاقتها بالأرض التي كانت البيئة الحاضنة لإنتاجها.

ان الحفاظ على جوهر هذا التراث وصونه في الواقع الذي يعيشه السوريون في الخارج يمثل جزئية هامة في الحفاظ على الهوية الثقافية لهؤلاء وهي فرصة يمكن الاستثمار بها والبناء عليها لتشجيع العودة للنازحين واللاجئين السوريين في المستقبل القريب مع اي تحسن للأوضاع الامنية والوصول الى حل سياسي يسمح لهم بذلك.

من ناحية اخرى فان التراث المادي وارتباطه بقطاع السياحة، ووجود مئات المواقع الاثرية في سوريا وعشرات المتاحف تشكل فرصة لاستقطاب كثير من اليد العاملة السورية التي لم تنجح خلال تواجدها في الخارج من ايجاد فرص عمل مناسبة يمكن ان تعزز قرار الهجرة والبقاء في الدول المضيفة، وعليه فان اعادة الحياة لهذا القطاع ضمن عملية السلام وبناء الدولة والعمل على فرض الاستقرار وإنهاء الصراع المسلح بالتوازي مع وضع خطط لزيادة النمو في القطاع السياحي امر يساعد الى درجة كبيرة في استقطاب السوريين للعودة الى بلدهم.

وهذا ينطبق ايضا بشكل كبير على التراث اللامادي الذي يرتبط ايضا بالحركة السياحية ولكنه يرتبط أكثر بالثقافة المحلية والعادات والتقاليد التي تهيئ لنمو سوق لهذا النتاج ان كان مهنيا او فنيا وعودة الاستقرار للمدن السورية وعمليات اعادة الاعمار وعودة اللاجئين والنازحين لممارسة حياتهم اليومية يصب مباشرة في تدعيم جهود تمكين العودة للسوريين.

[17] هذه المعلومات من خلال ملاحظتي الخاصة كوني اقيم في تركيا منذ 7 سنوات ، واتابع الشأن السوري للاجئين من خلال مراسلين لموقع سيريانيوز الذي اتولى رئاسة تحريره في بلدان عدة مثل مصر والمانيا وهولندا ، ولكن للوصول الى نتائج دقيقة في هذا الخصوص يجب اجراء دراسات وابحاث تصل بنا الى نتائج دقيقة.

ب-**الاستجابة المحلية**

أثر النزاع على التراث الثقافي لناحية تقديم الخدمات؟

تأثرت المواقع الاثرية والتاريخية ومواقع التنقيب والمتاحف بشكل كبير خلال سنوات الازمة، فالصراع المسلح وخروج كثير من المناطق من سيطرة الدولة السورية إثر كثيرا على الخدمات المقدمة لهذا القطاع وتمثل قصور الخدمات في المحاول التالية[18]:

[18] التراث الاثري السوري خمس سنوات من الازمة منشورات وزارة الثقافة ، مرجع سبق ذكره.

متحف الاثار الشعبية في حلب، المديرية العامة للأثار

الوصول للمواقع الاثرية وحصر الاضرار: مع وقوع الارض السورية تحت سيطرة أطراف متعددة متصارعة، تقطعت الطرقات التي تصل بين تلك المناطق، وحتى مع انخفاض وتيرة الاعمال القتالية في السنة الاخيرة بقيت قضية الانتقال في الاراضي السورية امرا عسيرا و هذا انعكس سلبيا على عملية تفقد المواقع الاثرية وحصر الاضرار الواقعة فيها بشكل كبير.

حماية المتاحف: لذات الاسباب فان الوصول الى المتاحف[19] في انحاء سوريا كان امرا غير ممكن سواء بهدف الاستمرار في ادارة شؤونها اليومية او لتوفير الحماية اللازمة لها وحمايتها من السرقة. وبحسب المديرية العامة للأثار فانه تم نقل مقتنيات هذه المتاحف الى اماكن امنة الا ان هذا لم يمنع من فقدان بعض محتوياتها جراء السرقة.[20]

ملاحقة السرقات: ايضا عملية ملاحقة المسروقات واسترجاعها تأثرت بالأوضاع الامنية المتردية والنقص الحاصل في القوات الامنية والشرطية التي زجت في الصراع لتحقيق اهداف عسكرية سياسية، وفقدان الدولة السورية السيطرة على كثير من المدن والمعابر الحدودية التي تقع تحت سيطرة فصائل المعارضة.[21]

الحفريات والتنقيبات الاثرية: توقفت عمليات التنقيب للبعثات الاثرية تماما في العام 2012 واقتصرت هذه العمليات على "مواسم دراسية" بعد هذا التاريخ[22] ولم تعلن المديرية العام للأثار عن أي عمليات تنقيب بعد هذا التاريخ[23]

التراث غير المادي

بالرغم من مصادقة سورية على اتفاقية اليونسكو لصون التراث اللامادي من خلال المرسوم التشريعي رقم 65 بتاريخ 23 أيلول 2004، كالتزام رسمي بصون التراث اللامادي فإنه في حقيقة الأمر لم ينعكس ذلك على التشريعات والقوانين السورية ولم يسبق أن وضعت استراتيجية وطنية لصونه [24]، ولهذا فان قياس موضوع تراجع الخدمات في هذا الخصوص امر غير ممكن لحداثة عهد اهتمام الحكومة السورية بالتراث الثقافي غير المادي ، ويمكن القول بان الخدمات في هذا الخصوص تأثرت ايجابيا، حيث اتخذت بعض الخطوات لحصر وتوثيق الانشطة ضمن هذا القطاع من قبل وزارة الثقافة[25] بالتعاون الامانة السورية للتنمية[26].

---

[19] بالاضافة الى المتاحف الاساسية في المدن الكبرى مثل دمشق وحلب فانه يوجد متاحف اقليمية في كل من ريف دمشق–(دير عطية)- حمص- حماة- ادلب- الرقة- دير الزور- الحسكة- درعا- السويداء- طرطوس- اللاذقية- تدمر- القنيطرة-وتحفظ بها آثار المحافظات.
وايضا تضم بعض المحافظات ما يعرف باسم متحف التقاليد الشعبية التي تتواجد في كل من حمص- حماه- ادلب- الرقة- دير الزور- الحسكة- درعا- السويداء – طرطوس –اللاذقية – القنيطرة – تدمر – بصرى.
واخيرا ما يعرف باسم متاحف المواقع وهي المتاحف التي تحفظ الآثار المكتشفة في المواقع الأثرية وتتواجد في قلعة جعبر- قلعة أرواد- المعرة – افاميا- بصرى – شهبا- رأس شمرة. المديرية العامة للآثار والمتاحف.

[20] التراث الاثري السوري خمس سنوات من الازمة ص 23 ، مرجع سبق ذكره.
[21] حتى تاريخ كتابة هذه التقرير فان الحكومة السورية لا تسيطر على أي معابر حدودية سوى تلك التي تصلها مع لبنان ، فيما كل المعابر الحدودية البرية مع الاردن والعراق وتركيا خارجة عن سيطرتها.
[22] التراث الاثري السوري خمس سنوات من الازمة ص 31، مرجع سبق ذكره.
[23] لم يتم رصد أي اعلان عن استئناف عمليات التنقيب في السنوات الاخيرة بحسب موقع مديرية الاثار المتاحف على الانترنت.
[24] الامانة السورية للتنمية ، التراث الثقافي غير المادي ، طلال معلا ، موقع الامانة على الانترنت.
[25] كما ذكرت سابقا تأخذ الامانة السورية دورا رئيسيا في هذا الخصوص ويكاد يكون دور الوزارة دورا شكليا لخصوصية مسؤولية السيدة الاولى اسماء الاسد عن الانشطة التي تمارسها الامانة السورية.
[26] الأمانة السورية للتنمية منظمة غير حكومية وغير ربحية تعمل على تمكين المجتمعات و الأفراد وإشراكهم في العمل التنموي من أجل تأدية دورهم في بناء مجتمعهم وصياغة مستقبلهم ، موقع الامانة على الانترنت ، مرجع سبق ذكره.

مع الاشارة الى غياب وجود مثل هذه الانشطة بشكل كامل في كل المناطق التي تسيطر عليها فصائل المعارضة[27].

كيف تأثرت بنى وقنوات تقديم خدمات التراث الثقافي بالنزاع؟

في الاساس لا يوجد اليات قياس وتقييم ورقابة يمكن الاعتماد عليها كمؤشر لقياس مستوى الخدمات في هذا القطاع، سواء من ناحية استثمار المواقع الاثرية ثقافيا لتعزيز معرفة السوريين بتراثهم وهويتهم الثقافية، او من ناحية حصر جوانب التراث اللامادي وصونه والتعريف فيه.

وهذا يتضح من خلال بنية وزارة الثقافة التي لا نجد فيها اي قسم في هيكلها يُعنى بشكل واضح وصريح بقطاع التراث الثقافي اللامادي، بل يوجد مديريات تتابع شؤون بعض مكونات هذا القطاع فيما تغيب معظم مكوناته الاخرى عن اهتمامات الوزارة[28].

كما لا يوجد في المناهج السورية اية مواد تتعلق بشكل مباشر بالتراث الثقافي، وتقتصر عملية اتصال الاطفال والشباب في هذا المجال ببعض الانشطة التي تقوم بها المدارس والجامعات بشكل منفرد بدون وجود استراتيجية او خطة مدروسة من قبل الوزارة بهذا الخصوص.

وللظروف الامنية التي سادت معظم انحاء البلاد فان مثل هذا النشاطات لم تعد في اولويات العملية التربوية والتعليمية، ولا في إطار نشاطات الاسرة السورية التي انشغلت بقضايا اساسية تتعلق بأمنها وتأمين مستلزمات الحياة الضرورية.

ومع انه لا يوجد دراسات او تقارير تشير كيف تأثرت بعض المهن والفنون بالأزمة، الا انه بمقاربة منطقية يخشى ان تكون كثير من اوجه هذه المهن والفنون المرتبطة بالتراث الثقافي قد تأثرت بشكل سلبي لناحية عدم القدرة على تسويق نتاجها وتأمين الموارد الادارية والمادية لاستمرارها.

وإذا أردنا ان ننظر الى المواقع الاثرية في سوريا على انها جزءا اساسيا من بنية القطاع السياحي الداخلي والخارجي في سوريا فان هذه البنية قد تضررت بشكل كبير جراء الازمة كما ان الكتل المعمارية للمتاحف السورية تضررت بنسب مختلفة، واقفلت معظم المتاحف ابوابها بعد ان نقلت مقتنياتها الى اماكن اخرى[29].

آليات التأقلم الحالية للتراث الثقافي وماهية تأثيرها على التعافي القصير والطويل الأمد.

غياب آليات المتابعة والمراقبة والتقارير الدورية التي توثق الاعمال ضمن هذا القطاع يؤثر ايضا على قدرتنا في رصد كيفية تعامل الجهات المسؤولة والاطراف المعنية والمجتمع المحلي مع عناصر التراث الثقافي بشكل عام.

في المقابل فان الاجراءات النظرية المعلنة من قبل وزارة الثقافة لملاقاة التحديات التي نشأت نتيجة الصراع الدائر منذ سبع سنوات ترتكز على:

<u>التوعية المحلية:</u> وتهدف الجهود المبذولة في هذا المجال بحسب مصادر رسمية[30] الى إشراك السكان المحليين في حماية تراثهم الثقافي، والتعاون مع المجتمعات المحلية، ووسطاء ونخب مجتمعية،

دار الاوبرا في دمشق معرض المكتشفات الاثرية في ريف دمشق تشرين الاول 2017

[27] يمكن ان يكون قد تم تخطيط بعض الانشطة نظريا التي تتعلق بهذا الخصوص في مناطق المعارضة ، الا ان الاوضاع الامنية غير المستقرة وانتقال هذه المناطق بين دوائر النفوذ والسيطرة للدول والقوى الفاعلة وعدم وجود خارطة طريق واضحة للوصول الى حل نهائي فيها يجعل القيام بمثل هذه النشاطات هناك امرا بالغ الصعوبة.

[28] الهيكل التنظيمي لوزارة الثقافة ، موقع الوزارة على الانترنت.

[29] التراث الاثري السوري ، خمس سنوات من الازمة ص13 ، ص 23 مصدر سبق ذكره.

[30] مديرية الاثار والمتاحف.

ودينية، وفكرية، لتحييد مئات المواقع الأثرية، وحمايتها من تداعيات الأحداث الراهنة، و"تتفاوت نسب النجاح من مكان إلى آخر"[31].

ورغم ان التصريحات الرسمية تشير الى ان "تجاوب الأهالي يجعل التفاؤل سيد الموقف في أغلب الأحيان"، الا ان هذا التجاوب يفتقر الى القياس والتوثيق ويبقى كلاما نظريا لا يمكن الاعتماد عليه في قياس حجم الاضرار او مساهمة المجتمعات المحلية استجابة لحملات التوعية هذه في حماية التراث.

التوعية الشعبية: بحسب المصادر الرسمية ايضا فقد أطلقت حملة وطنية في بداية الأزمة لتوعية الناس بقيمة "ما تملكه هذه الأرض"، وبدورهم في حمايته، و"التي وجهت رسالتها إلى ٢٢ مليون سوري بلا استثناء"[32]، وبحسب المصدر فقد أخذت هذه الحملة عدة أشكال، الاحتفال بيوم التراث، ومعارض للصور التي توثق الانتهاكات ومحاضرات في المدارس، وكذلك الجامعات والمجتمعات المحلية، اجتماعات، نشرات صحفية، هدفت لنشر المعلومات حول أهمية تراثنا الثقافي، وأيضا تشجيع جهود المنظمات غير الحكومية[33].

إشراك المجتمع المحلي: وبحسب ايضا ذات المصادر الرسمية فان المجتمعات المحلية "من خلال النخب المجتمعية، الدينية، الثقافية، لعبت دورا مفيدا جدا في حماية المتاحف من اللصوص، أثناء غياب السلطات الحكومية في بعض المدن"، كما تشير هذه التصريحات الى ان هذه المجتمعات قد "لعبت دورا في استعادة القطع من المواقع الأثرية"[34].

تعزيز التعاون مع السلطات المحلية: وتشير معلومات افصحت عنها الجهات الرسمية[35] في بعض التقارير بان مديرية الآثار تعاونت "مع الجهات الحكومية وغير الحكومية، والجامعات، والجمعيات الأهلية، من خلال تنظيم دورات تدريبية لطلبة الجامعات"، وفي بعض الحالات "التعاون مع الجيش في إنقاذ المتاحف التي كانت في خطر كبير". وتشير هذه التقارير ايضا الى وجود تعاون في هذا الخصوص لاسترجاع القطع الاثرية[36].

وعلى الرغم من ندرة التقارير والمنشورات التي توثق مثل هذه الاعمال بشكل شامل[37] الا انها تصلح لكي تكون اساسا لخطة مستقبلية في مرحلة بناء السلام لمتابعة شؤون التراث المادي وحمايته والحفاظ عليه، مع التأكيد على ضرورة ايجاد طرق للمتابعة والرقابة والقياس وتوثيق هذه الاعمال بشكل دوري بمشاركة ومراقبة أطراف دولية مختصة.

الفرص المتاحة في قطاع التراث الثقافي التي يمكن الاستثمار بها أو البناء عليها لدعم خيارات سياسات الاستجابة المحلية.

[31] تذكر هذه المصادر في موقع مديرية الاثار والمتاحف بانها اطلقت حملة للتوعية في بداية الازمة حول الموضوع اخذت اشكال مختلفة مثل الاحتفال بيوم التراث ، اقامة معارض توثق الانتهاكات ، محاضرات في المدارس والجامعات ، نشرات صحفية.

[32] لم تشر هذه التصريحات الى الاليات التي اعتمدت في توجيه مثل هذه الرسائل وكيف تم قياس تأثيرها على السكان.

[33] مديرية الاثار والمتاحف ، مرجع سبق ذكره.

[34] ايضا وبحسب شهادة مدير الاثار والمتاحف المنشورة في كتاب التراث الاثري السوري ، خمس سنوات من الازمة ، فانه "عندما وجد المجتمع المحلي بالصدفة في قرية برهليا في منطقة وادي بردى لوحة فسيفساء يرجع تاريخها إلى أواخر العصر الروماني، فقد قام بإبلاغ السلطات الأثرية، وساعدهم على نقلها إلى المتحف الوطني بدمشق من أجل ترميمها".

[35] مصدر سبق ذكره.

[36] بحسب التقرير المذكور فانه كان لهذا التعاون "دور في استرجاع أكثر من ١٥٠٠ قطعة أثرية وتقليدية استخرجت بسبب التنقيب غير المشروع خلال الأزمة بالتعاون مع الشرطة والجمارك والجهات المختصة الأخرى في دمشق، طرطوس، تدمر، حمص، حماة، دير الزور، الخ. ومن المهم الإشارة إلى أن جزء من هذه القطع كانت مزورة، ومختلفة الأحجام، والأحقاب، والأنواع، ولا تندرج ضمن قائمة القطع الاستثنائية".

[37] اخر اصدار شامل كان بهذا الخصوص في العام 2016 في منشور على شكل كتاب من المديرية العامة للاثار والمتاحف بعنوان التراث الاثري السوري – خمس سنوات من الازمة، ولم يصدر بعدها الا تقارير منفصلة نشرت على موقع المديرية.

رغم الخسائر الكبيرة التي شهدتها كل القطاعات في سوريا ومن ضمنها قطاع التراث الثقافي وخاصة في شقه المادي، فانه من حسن الحظ بان هذا الموضوع يحظى باهتمام ومتابعة الكثير من المؤسسات الدولية المختصة[38] بالإضافة الى الجهات ذات العلاقة في الحكومة السورية.

واعلنت مديرية الاثار والمتاحف عبر موقعها عن العديد من هذه النشاطات بالتعاون مع جهات دولية لدعم جهود الاستجابة المحلية[39].

كذلك تشكلت مبادرات محلية تطوعية تهدف الى توثيق الاخطار والكوارث التي تهدد الآثار السورية و"تنبيه المختصين والعاملين في البحث العلمي، والمؤسسات الدولية المعنية والمراكز الثقافية على حد سواء، لتحمل مسؤولياتهم حيال ما يحدث"[40].

ورشة إعادة إعمار وإحياء المدن التاريخية بعد الازمات وزارة الثقافة بالتعاون مع اليونيسكو بيروت ايلول 2017

وكذلك حظي هذا القطاع باهتمام الدول الاوربية[41] والسفارات الاجنبية التي خصصت برامج لدعم نشاطات مختلفة ضمن هذا القطاع تتعلق بالحماية والصون والتوثيق[42].

ورغم ان هذا الاهتمام الذي تمثل في تلك الاجتماعات والمبادرات الدولية والمحلية لم ينعكس بشكل مرضي على ارض الواقع بسبب الكثير من الاسباب الموضوعية، الا انه يمكن ان يؤسس لبناء خطة لدعم هذه الجهود (الموجودة اصلا) وتعزيزها وتنظيمها بما يحقق أفضل النتائج في إطار تدعيم واعادة بناء اسس هذا القطاع.

من جهة اخرى، تشكل اعادة الاعمار وتنظيم المجتمع السوري فرصة لإيلاء اهمية خاصة لقطاع السياحة وتطويره باتجاه ابراز اهمية المواقع الاثرية والتراث الثقافي المادي في سوريا وإعطائه المكانة التي يستحقها، الامر الذي سيخلق طلب في سوق العمل في الصناعات الثقافية وإيجاد فرص اضافية على التوازي من خلال زيادة الطلب وازدهار بعض المهن التي سيشكل نمو القطاع السياحي ارضية مناسبة لنموها ايضا، والحاجة لرفدها باليد العاملة اللازمة التي تقابل الطلب المتزايد عليها في حال النجاح في تحقيق عملية النمو هذه.

نهايةً ان العمل مع باقي الوزارات والجهات المعنية للاستثمار في قطاع التراث الثقافي يندرج ضمن مفهوم صناعة الخدمات التي تقدم دعما أكثر من غيرها للاقتصاد المحلي خاصة في الدول النامية سيكون له دور ايجابي على تحسين الاستجابة المحلية الاقتصادية والاجتماعية.

---

[38] من ضمن كثير من البرامج التي اعتمدتها منظمات دولية فقد تقرر أثناء اجتماع دولي للخبراء عُقد في اليونسكو في أيار 2014 ، إنشاء مرصد لرصد التراث المبني والمنقول وغير المادي، بهدف مكافحة الاتجار غير المشروع وجمع كافة المعلومات التي من شأنها ترميم التراث.
وفي إطار التعاون المشترك مع منظمة اليونسكو ايضا نظمت اليونسكو في مقرها في باريس الاجتماع الدولي الذي انعقد في ٢٩ ٢٨ أيار 2015 ، تحت عنوان "حشد الجهود الدولية لحماية التراث الأثري السوري"، ضم الاجتماع أكثر من ١٢٠ خبيرا وعالما.

[39] بحسب مديرية الاثار والمتاحف في تقريرها حتى العام 2016 ، فانه تم خلال الأزمة، تنفيذ الكثير من الأنشطة في مجال التراث الثقافي في الخارج بمساعدة دولية منها: التعاون مع اليونسكو، الإيكوموس، الإيكروم (مركز آثار الشارقة)، الإيكوم، وصندوق تمويل الأوابد العالمي، وجمعية الأولويات الثقافية في روما، معهد الآثار الألماني، والمتحف الإسلامي في ألمانيا، المركز العربي الإقليمي للتراث العالمي في البحرين، والأنتربول الدولي، في تبادل الرؤى والمعلومات.

[40] جمعية حماية الاثار السورية.

[41] مشروع الصون العاجل للتراث الثقافي السوري، والممول من قبل الاتحاد الأوروبي عقدت عدة اجتماعات تشاورية وتقنية بهدف تقديم الدعم التقني، والتنسيق بعدة قضايا، أهمها حماية المتاحف، وقاعدة البيانات للتراث المبني والمنقول، والاتفاق على إجراءات المرحلة القادمة للتعاون المشترك في مجال حماية متحف حلب. وأقيمت خلال عام ٢٠١٤م مجموعة لقاءات ودورات في بيروت وباريس.

[42] كمثال على هذه النشاطات فقد عقدت في 15 شباط 2018 في بيروت أعمال ورشة العمل الإقليمية المُخصصة "لتعزيز طُرق استرداد الممتلكات الثقافية المسروقة" بتمويل ودعم من سفارة النروج في بيروت. موقع مديرية الاثار والمتاحف على الانترنت، الندوات.

تحليل الوضع الراهن وفجوة السياسات لمحور سياسات بناء الشرعية وإعادة التأهيل المؤسسي

كيف تأثر التراث الثقافي بالوضع السياسي والعسكري على الأرض؟

تحولت كثير من المواقع الأثرية في المناطق الساخنة إلى ساحة معارك، بسبب الاشتباكات العنيفة التي تدور رحاها في المناطق التي تتواجد بها، مما أضر بمبان تاريخية وقلاع أثرية. وتم استهداف التماثيل الأثرية لأسباب إيديولوجية، كما سكن بعض الأهالي الذين نزحوا من مساكنهم في المواقع الأثرية[43]. ووضعت مواقع التراث العالمي السنة على لائحة اليونسكو كمواقع معرضة للخطر، وحتى تاريخ كتابة هذه الورقة لم يتم التمكن من حصر هذه الأضرار بشكل كامل بسبب صعوبة الوصول إلى بعض هذه المواقع الأثرية[44].

كما انه لم تنشأ مؤسسات تمتلك القدرة على متابعة شؤون هذه المواقع وخدمات القطاع بشكل عام في المناطق التي خرجت عن سيطرة الدولة، او على الاقل لا يوجد توثيق لهذه المتابعة ان وجدت[45].

صورة معروضة لموقع ماري خلال عملية تقييم الاضرار التي اصابت موقع ماري الاثري في دير الزور، مديرية الاثار

فيما استمرت مديرية الآثار والمتاحف بتوثيق الاضرار على المواقع المتعددة من خلال قسم "الخبر اليقين" في موقع الوزارة والذي يمكن الاستنتاج منه بان اعمال الاضرار بالمواقع الاثرية ما زالت مستمرة خلال سنوات الازمة الاخيرة، كما ان متابعة هذه التقارير تكشف بان الجهات الرسمية في سوريا تتمكن تباعا من الوصول الى بعض المواقع المتضررة خلال سنوات الازمة وتبدأ في تقييم الاضرار اللاحقة بها[46].

الا ان هذه التقارير من ناحية اخرى لا تعطي اي دلالة على حجم تغطية هذه الاضرار بالنسبة للواقع، وهي مرهونة بمجريات العمليات العسكرية على الارض والمناطق التي يعيد الجيش السوري السيطرة عليها.

فيما تغيب اي تقارير مماثلة عن المواقع الاثرية في المناطق التي تقع تحت سيطرة المعارضة[47].

ومن ناحية التراث اللامادي فان النزاع المسلح كان سببا في التأثير على جانب هام من جوانب هذا التراث المتمثل في العادات والتقاليد والسلوكيات الاجتماعية وأنماط التفكير التي تأثرت بفعل الحرب، حيث يتم تقبل سلوكيات كانت مرفوضة سابقاً كالسرقة مثلاً، على حساب تراجع مفاهيم مثل الأخلاق أو الفخر والاعتزاز بالتراث الثقافي، لتبدو سرقة القطع التراثية مثلاً مبررةً في زمن الحرب، ويجب ان يتم لحظ هذه الجزئية لمقابلتها ببرامج واستراتيجيات لتعزيز القيم التي يحملها المجتمع في تراثه الثقافي والحفاظ عليها.

بالإضافة الى ان الصراع والاقتتال الذي طال معظم المناطق في سوريا وهجر سكان كثير من هذه المناطق بشكل كلي، وأضر ضررا بالغا بالاقتصاد المحلي وقلص الطلب على المنتجات والخدمات كان سببا في توقف الكثير من المهن او تراجعها[48].

جوانب أثر النزاع الواجب أخذها بعين الاعتبار في الحوار السياسي وأثناء وضع آليات دعم واستدامة بناء السلام ومنع العودة إلى النزاع مجدداً.

---

43 المديرية العامة للاثار والمتاحف الدكتور مأمون عبد الكريم 2016.

44 من خلال متابعة نشاطات وزارة الثقافة ونشراتها وموقع مديرية الاثار والمتاحف فان الوصول الى كثير من هذه المواقع ما زال متعذرا الى تاريخ اليوم.

45 تمت مراجعة موقع الائتلاف الوطني السوري والحكومة المؤقتة وحسابات حكومة الانقاذ ولم اجد أي اشارة الى وجود جهات تابعة للمعارضة تتابع شؤون قطاع التراث الثقافي ، كما لم اجد أي تقارير صادرة عن الجهات الرسمية الممثلة للمعارضة السورية بهذا الصدد.

46 تقييم الاضرار التي اصابت موقع ماري الاثري ، موقع مديرية الاثار والمتاحف .

47 توجد تقارير صادرة عن مراكز اثرية تعنى بواقع التراث السوري تغطي الاثار السلبية التي تعرضت لها المواقع الاثرية ، إلا انه يجب النظر الى هذه التقارير على انها بحاجة الى تدقيق اضافي والتأكد من النتائج التي تعرضها من مصادر اخرى ، وذلك لكون ان رصد الاضرار في مناطق الصراع وخاصة المناطق الساخنة التي شهدت (ومازالت) تشهد اقتتال حتى اليوم يبدو امرا بالغ الصعوبة اذا لم يكن مستحيلا بالنسبة للجهات المستقلة.

48 على سبيل المثال فقد توقفت الحياة بشكل كامل بالاسواق التاريخية التي تحيط بقلعة حلب ودمر اكثر هذه الاسواق وتوقفت كل الصناعات والمهن والنشاطات التجارية التي تتعلق بهذا القطاع.

من الاثار العميقة للازمة السورية بانها تركت آثاراً كارثية على المستوى الاجتماعي، حيث انعدم الإحساس بالأمان لدى معظم السوريين (عند كل الاطراف)، وتأثرت الثقة بين الفئات الاجتماعية المختلفة واختلت العلاقة بينهم واصبحت هذه العلاقة مشوبة بالريبة والخوف، كذلك يضعف الشعور بالانتماء والهوية ويتم مراجعة مفاهيم عميقة ومن ضمنها المواطنة والوطن والدولة. كما أدت عمليات النزوح واللجوء إلى حصول تغييرات ديموغرافية عميقة قد تؤدي إلى تغييرات هامة في خصائص المجتمع السوري، لتطفو على السطح مشكلات اجتماعية خطيرة كالبطالة والفقر والجوع والتسول والتشرد والسرقة والقتل والجريمة بشكل عام.

وفي عملية الحوار السياسي ومحاولة ايجاد حلول سلمية للازمة يجب ابراز هذه الجوانب واخذها بعين الاعتبار والتركيز على معالجة هذه الاثار واعادة الروابط الاجتماعية والقيم وبناء الهوية كأسس لأي عملية اعادة بناء في المستقبل.
لذلك يجب ان ينظر الى التراث خلال العملية السياسية على انه رمزاً للهوية، وتوثيق للمعرفة والقدرات التي توصلت لتراكم هذا التراث عبر الاجيال التي تناقلته وأعادت تكوينه، وانه عامل اساسي في تعزيز الروابط ما بين الماضي والحاضر والمستقبل، وفي استمرارية المجتمعات، وتغيير هيكل المجتمع ليصبح أكثر سمواً ورفعة.
بحسب اطلاعي على تفاصيل اللقاءات السياسية والمؤتمرات وما نتج عنها من مقررات وتوصيات لم يأخذ بعين الاعتبار عامل التراث الثقافي كعنصر هام في قضية المصالحة واحلال السلام.
وهذا يعود الى اشكالية مطروحة في ازمات مشابهة وقعت في اكثر من مثال حيث تميل العمليات السياسية والانسانية الى إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية (الغذاء والسكن والخدمات الصحية) للسكان المحليين المتضررين من الحروب كأولوية أساسية، وهكذا يتم تأجيل إعادة إحياء التراث إلى مراحل لاحقة باعتبارها ترفاً لا يمكن تحقيقه في المرحلة الحالية الا ان الحقيقة هي ان التراث الثقافي ضرورة لا ينبغي تأجيلها، نظراً للدور الهام الذي يلعبه العامل الثقافي في إعادة البناء الاجتماعي وإعادة الشعور بالهوية وتحقيق المصالحة في المجتمعات المنقسمة، ويجب اخذه بعين الاعتبار جنبا الى جنب مع تأمين الاحتياجات الانسانية الاساسية.

ان ابراز مكانة التراث في حياتنا له اهمية كبيرة في وضع اليات دعم واستدامة لبناء السلام ومنع العودة اللي النزاع مجددا، لما له من رابط قوي في زيادة التماسك الاجتماعي والمساعدة على تعزيز السلام ما بين الجميع، وذلك من خلال دوره في تعزيز الثقة والمعرفة المشتركة[49].

فرص قطاع التراث الثقافي التي يمكن الاستثمار بها أو البناء عليها لدعم خيارات سياسات بناء الشرعية وإعادة التأهيل المؤسسي؟

وبالإضافة الى الجوانب المتعلقة بثقافة المجتمع وهويته وفي اطار تعزيز دور المؤسسات وما يستلزم هذا من توفر واردات مالية للدولة لضمان استقرار مؤسساتها واستقلال قرارها فان التراث يشكل مساهمة هامة في واقع الحياة الاقتصادية والسياسية للدولة ، فالتراث يساهم في تعزيز الاقتصاد وإنعاشه، خاصة في قطاع السياحة كما ذكرنا في اكثر من مكان في هذه الورقة ، القطاع الذي بات يشكل جزءا هاما واساسيا من واردات كثير من الدول ومن نموها الاقتصادي، هذا النمو الذي يضمن للحكومة واردات تستطيع من خلاله تقديم الخدمات اللازمة للمواطنين وتقوية المؤسسات وإشاعة العدل وتقوية موقع الدولة في المجتمع. كما ويساعد التراث على زيادة معدلات التنمية في البلاد، وزيادة تداول النقد الأجنبي، وزيادة الخبرات التدريبية والتي تساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
بالإضافة إلى ذلك، تؤمن مشاريع الترميم للمباني والمعالم التراثية فرص عمل للشباب في المجتمعات المحلية، مما يساهم في تخفيض معدل الفقر وإنعاش الاقتصاد، سيما وأن هذه المشاريع تعمل على مجال زمني طويل. هذا، بالإضافة إلى مساهمتها في نقل الخبرة العملية من المنظمات الدولية إلى الخبراء المحليين.

49 UNESCO, Convention Concerning the Protection of the World Cultural and Natural Heritage

ان هذه العملية تشكل دائرة مغلقة تتمثل في دعم المؤسسات لتهيئة بيئة صحية للاستثمار وتأمين فرص العمل، الامر الذي سينعكس ايجابيا على المجتمع وعلى المؤشرات الاقتصادية التي ستدعم بدورها المؤسسات.

تحليل الوضع الراهن وفجوة السياسات لمحور المصالحة والتماسك الاجتماعي

أثر الانقسام الناتج عن النزاع على قطاع التراث الثقافي.

تتداخل كافة القطاعات في حياة الجماعة لتشكل الحياة العامة بجوانبها المختلفة، ومن الصعوبة ان نفصل بين ادوار هذه القطاعات ونستثني أحدها عندما نتكلم عن واقع ومستقبل حياة هذه الجماعة.

وفي موضوع التراث الثقافي الذي يشكل جزءا هاما من الهوية الثقافية الكلية للمجتمع السوري التي تنتشر على مستوى الوطن، يجب ان يوظف هذا الجزء في العمل على توفير حياة أفضل للسكان كحاصل اندماج وتشارك مجمل الثقافات الموجودة بعوامل مشتركة.

وفي الظروف الطبيعية للدول الحداثية فان هذا الجزء يوظف في ايجاد العوامل المشتركة بين الثقافات "الفرعية" المشكلة للمجتمع لتشكيل هوية كلية متماسكة تمثل المصلحة الوطنية العلية.

والعكس صحيح، في الدول الفاشلة التي تقود حكوماتها المجتمع الى صراعات دموية عميقة ومستمرة، سيستخدم هذا الجزء في تشكيل هوية ثقافية هشة ومشوهة. ضمن عوامل الظلم والفقر والجهل وعدم الاستقرار، البيئة التي تسود في ظل حكم الانظمة الديكتاتورية.

لذلك لا يمكن هنا ان نفصل مفهوم الحياة الثقافية عن باقي العناصر الاساسية لحياة الشعوب مثل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتعمل هذه العناصر بشكل متكامل اما باتجاه رفعة ورفاه الفرد والمجتمع او باتجاه تدمير المجتمع وتجهيل الفرد.

وخلال الازمة عوضا على ان يساهم التراث الثقافي من خلال كونه عنصرا من عناصر الهوية الكلية للسكان التي تشكلت نتاج التماس والمشاركة بين الثقافات المكونة لشعوب المنطقة التي تنتمي الى جموع الاجناس او القوميات الطوائف والمناطق في تخفيف حدة الصراع.

سارت الامور نطيحة عدم وجود مؤسسات حقيقية قوية تعمل على اشاعة العدالة واعطاء المواطنين حقوقهم والزامهم بالقيام بواجباتهم بشكل معاكس.

وبدأ المجتمع يسير من الكل باتجاه الجزء، ومن التماس والمشاركة بين الثقافات الى التنافر والعداوة والثأر، وعوضا عن التمسك بتراثه الثقافي كمرتكز للتماسك والوحدة، بات ينظر اليه على انه عامل من عوامل الاختلاف والتضاد، وهذا تمثل في أكثر من مشهد في سوريا بدءاً من تدمير بعض الاوابد والاثار بناءات على منطلقات دينية مذهبية[50] وانتهاءاك باعتبار بعض العادات والتقاليد "وصمة" تعزل جماعة معينة وتضعها خانة الاتهام[51].

[50] تدمير معبد بل الشهير في تدمر من قبل عناصر داعش في اب عام 2015.

[51] مثلا يدلل تقليد شرب "المتة" على انتماء صاحبه الى الطائفة العلوية والنظر الى هذا الشخص على انه عدو من قبل المعارضين.

وجراء عوامل مثل ضعف الانتماء وغياب مفهوم المواطنة وحالة العداء التي كان المواطن يعيشها اصلا مع الحكومة في ظل حكم تسلطي ديكتاتوري، وتأثر المنظومة الاخلاقية بشكل سلبي خلال عقود حكم النظام الحاكم الحالي، فانه لم تتخذ اي اجراءات تذكر من قبل المجتمعات المحلية للحفاظ على التراث المادي من متاحف، اماكن اثرية ومواقع التنقيب

اثار الدمار في الجامع الاموي حلب، المصدر سيريان يوز

وتركت هذه المواقع عرضة للإهمال والتخريب والنهب، ولم يلحظ اي حرص على تحييد هذه المواقع (من قبل كل الاطراف) من ساحة الاعمال القتالية، على العكس تماما فطالما استخدمت هذه المواقع ليتحصن بها مقاتلي طرف من الاطراف فيما لم يتوانى الطرف الاخر عن هدمها فوق رؤوس هؤلاء الذين يتحصنون بها[52].

جوانب التراث الثقافي التي قد تساهم في تعميق الانقسام بين السوريين إذا لم يتم تداركها خلال مرحلة بناء السلام، والجوانب التي يمكن اعتمادها كفرصة بهدف دعم خيارات سياسات المصالحة والتماسك الاجتماعي؟

مع الاسف انقسمت اسس النزاع في سوريا وتشظ على عدد لا منتهي من العوامل التي شكلت الهوية الثقافية دائما أحد جوانبها. فتحول الصراع من صراع سياسي، الى صراع سني شيعي، عربي كردي، امبريالي اشتراكي. الخ، بكل ما تعكس هذه الايديولوجيات من مفاهيم ثقافية على حياة المنضودين تحت لوائها.
وتصبح هذه المفاهيم الثقافية ورموزها ودلالاتها مصدر لتعزيز التنافر والعداء في حالة الحروب، لأنها تدلل على الطرف الاخر "العدو" الذي يجب ان نكره كل ما فيه.
وعليه فان مكونات التراث الثقافي هي سلاح ذو حدين تستخدم بحسب سياق العملية السياسية وارادة الاطراف المتصارعة، فأما ان تستخدم كعوامل لتعميق الانقسام، او يمكن استخدامها كفرصة لدعم خيارات سياسات المصالحة والتماسك الاجتماعي، وهذا مرتبط بالإرادة السياسية للطارف والدول ذات العلاقة.
ونتكلم هنا بشكل خاص على التراث الثقافي اللامادي وهو بطبيعة الحال يتسم بالتنوع والغنى نظراً لتعدد الثقافات المكونة له، ويندرج تحته عناوين مختلفة، كالممارسات والطقوس الاجتماعية والفنون وتقاليد أداء العروض وأشكال التعبير الشفهي والمهارات المرتبطة بالفنون الحرفية التقليدية والمعارف والممارسات المتعلقة بالطبيعة والكون.

وهنا يجب البحث في هذه المكونات عن كل ما يمكن ان يعزز ثقافة المدنية ونشر القيم الثقافية المجتمعية والإنسانية العالية، التي تدعم ثقافة المحبة والسلام والتسامح واحترام التنوع والاختلاف، وتنبذ الصراعات والانقسام والتطرف والإقصاء.

[52]هناك امثلة كثيرة عن هذا الموضوع ، مثل تحصن مقاتلي المعارضة في الجامع الاموي في حلب ، فيما تحصنت قوات النظام في قلعة حلب ، وكذلك تحصن المعارضة في قلعة الحصن ، الجامع العمري في درعا .. الخ.

تحليل الوضع الراهن وفجوة السياسات لمحور سياسات إعادة تأهيل البنية التحتية المادية والاجتماعية

أثر النزاع على البنية التحتية للتراث الثقافي، ما هي فرص هذا التراث التي يمكن الاستثمار بها أو البناء عليها لدعم خيارات سياسات البنية التحتية المادية والاجتماعية؟

الاضرار في سوق حلب القديمة، المديرية العامة للأثار

كما ذكرنا في أكثر من مكان في هذه الورقة فان إثر الازمة على البنية التحتية للتراث الثقافي السوري يتركز في التدمير الذي حصل في المواقع الاثرية والمتاحف[53] وبانه من حسن الحظ هناك شركاء محليين ودوليين متابعين لهذا القطاع وبشكل او بآخر لهم دور في عمليات تهدف الى حمايته وتوثيق الاضرار التي لحقت به.

لقد اظهرت تقارير صحفية وتصريحات رسمية، واعمال مؤتمرات وورشات تتعلق بالتراث الثقافي عن قصور امكانيات الحكومة السورية عن متابعة ادارة كل المواقع الاثرية والمباني التاريخية ومواقع التنقيب في ظل نقص الموارد المالية والكوادر البشرية[54].

وعليه فان العمل على دعم مؤسسات الحكومة (على ضعفها والسلبيات الموجودة فيها) بمشاركة الاطراف الدولية واشرافها قد يشكل فرصة هامة لدعم سياسات البنية التحتية والاجتماعية في هذا الخصوص.

كما انه من الضروري ومع غياب نشاط منظم يستند على استراتيجية محددة وخطة مدروسة، العمل من خلال الحكومة السورية او/والدول الضامنة[55] التي تتمتع بالنفوذ في سوريا للتواصل والتعاون ووضع البرامج التي تهدف لتتبع وتوثيق الاضرار في

[53] يكاد ان يكون انه لا يوجد موقع اثري في سوريا إلا وتعرض لضرر خلال هذه الازمة سواءا من خلال التدمير الجزئي او الكلي ، السرقات ، عمليات التنقيب غير النظامية في المواقع الاثرية ، وان عرض هذه الاثار تفصيليا ضمن هذا التقرير غير ممكن لمحدودية المساحة ولكن ينصح بهذا الخصوص مراجعة المنشور الكامل لمديرية المتاجف والاثار ، التراث الاثري السوري ، خمس سنوات من الازمة ، لانه يتضمن معلومات جيدة عن الاضرار التي لحقت بالتراث الثقافي المادي في سوريا.

[54] موقع المديرية العامة للاثار على الانترنت ، مرجع سبق ذكره.

[55] يطلق على هذا المصطلح في سياق تناول تطورات الازمة السورية على الدول التي تتدخل فعليا في ادارة مناطق في سوريا بالاضافة الى تواجدها العسكرية مثل الولايات المتحدة ، روسيا وتركيا.

الاماكن الاثرية وحمايتها وترميمها، مع المجالس المحلية[56] التي تتولى شؤون ادارة المناطق التي خرجت عن سيطرة الحكومة السورية.

الإطار المؤسساتي

الإطار القانوني

في الاساس يتولى مسؤولية ادارة قطاع الثقافة بالعموم، والتراث الثقافي بشكل خاص وزارة الثقافة.

والتراث المادي في معظمه يتبع للمديرية العامة للأثار والمتاحف التي يتبع اليها العديد من المديريات الفرعية ويعمل فيها حوالي 2500 شخص[57] يتداخل مع عمل المديرية فيما يخص المواقع الاثرية والمتاحف، وزارة السياحة.

خلال الازمة ومع خروج كثير من المناطق في سوريا عن سيطرة الحكومة المركزية في دمشق، لم تتشكل مؤسسات حقيقية لها دور فاعل على الارض لإدارة هذا القطاع في مناطق المعارضة كما لم تصدر تشريعات ذات إثر تنظم عمله وتؤمن الحماية لهذا التراث والخدمات وتستثمره بالشكل الامثل[58].

وبالنسبة للمناطق التي بقيت تحت سيطرة الحكومة فقد صدرت العديد من القرارات التي تهدف الى التقليل من الاضرار والخسائر، مثل نقل محتويات المتاحف الى اماكن امنة، ايقاف بعثات التنقيب، قرارات تتعلق بالتوثيق والتمتمة[59] الا انه لم تصدر تشريعات ذات إثر فيما يخص قطاع التراث الثقافي خلال سنوات الازمة، والقانون الناظم للتعامل مع الاثار هو قانون قديم صادر في العام 1963، وهناك مشروع لقانون جديد مطروح منذ العام 2012 لم يقر بعد[60].

في إطار التراث الثقافي اللامادي فقد ذكرنا بان هناك مبادرة لتنظيم هذا القطاع وسن التشريعات اللازمة لضبطه وصون هذا التراث من خلال تعاون الامانة السورية للتنمية (منظمة غير حكومية)، ترأس مجلس الامناء فيها عقيلة الرئيس السوري الحالي اسماء الاسد.

وقبل وجود هذه المبادرة فان بعض جوانب التراث اللامادي السوري منظم نظريا من خلال وجود مديريات خاصة لمتابعة شؤون هذه الجوانب، ولم تطرأ أي تغيرات على التشريعات الناظمة لعمل هذه المديريات ايضا منذ بداية الازمة.

وفي مرحلة بناء السلام وصولا الى استتباب الامن في كافة انحاء الاراضي السورية هناك مطالبات بإصدار تشريعات جديدة لحماية التراث السوري من لصوص الاثار واسترجاع الاثار المنهوبة وايجاد السبل لتوليد الايرادات اللازمة لإدارة هذا التراث واستعادته والحفاظ عليه[61]

مؤسسات قطاع التراث الثقافي أثر النزاع على الإطار المؤسساتي، كيف تبدو القدرة المؤسساتية التي تعنى بالتراث الثقافي اليوم.

الوضع المؤسساتي في سوريا تأثر بشكل سلبي بالمجمل في كل القطاعات، ومع ان هياكل هذه المؤسسات بقيت موجودة ، الا ان فعاليتها انخفضت بحكم الكثير من العوامل ، على رأسها العوامل الاقتصادية حيث مني الاقتصاد السوري بخسائر كبيرة [62]

---

[56] تتوزع ادارة المناطق الخارجة عن سيطرة النظام السوري (الحكومة) على كيانات سياسية متعددة بحسب المنطقة ، مثل الحكومة المؤقتة في الشمال ، وحكومة الانقاذ في ادلب ، وعلى المجالس الذاتية في مناطق شرق الفرات ، والمجالس المحلية في مناطق محددة يسيطر عليها الجيش الحر.

[57] موقع المديرية العام للاثار والمتاحف ، سبق ذكره.

[58] راجع الهيكل التنظيمي للائتلاف الوطني المعارض ، وزارات كل من الحكومة المؤقتة التابعة للائتلاف، وحكومة الانقاذ في ادلب.

[59] التراث الاثري السوري – خمس سنوات من الازمة ، مرجع سبق ذكره.

[60] موقع المديرية العامة للاثار والمتاحف ، سبق ذكره.

[61] مأمون عبد الكريم ، مدير الاثار والمتاحف ، التراث الاثري السوري خمس سنوات من الازمة ، مرجع سبق ذكره.

[62] اصدر البنك الدولي في تموز 2016 تقريراً بعنوان "خسائر الحرب: التبعات الاقتصادية والاجتماعية للصراع في سوريا،" كشف فيه تقديراته بأن سوريا تكبدت إثر الحرب الأهلية التي لا تزال مستمرة منذ 6 سنوات، خسائر اقتصادية تعادل 226 مليار دولار ، وبلغ عدد القتلى جراء الصراع أكثر من 400 ألف شخص منذ عام 2011، وفقا لذات المصدر ، إضافة إلى اكثر من 5 ملايين طالب لجوء، وأكثر من 6 ملايين نازح، وفقا لوكالات أممية. بحلول حزيران 2017.

اثرت على مستوى المعيشي للمواطنين والموظفين الحكوميين منهم[63] الامر الذي ادى الى هجرة الكفاءات منه ، والذي بقي منهم لم يكن بمقدوره الالتزام واعطاء الجدية اللازمة. بسبب اضطرار الموظف للقيام بأعمال اخرى تؤمن معيشته ، وهذا ما ادى الى نوع من التسيب الوظيفي وزيادة معدلات انتشار الفساد [64].
كما ان أذرع هذه المؤسسات تقطعت وأصبح من المتعذر الوصول الى كثير من المديريات التابعة المنتشرة في المحافظات السورية لإدارة شؤونها هناك، واستلم ادارة الشؤون العامة في تلك المناطق مجالس محلية وعسكرية تابعة لمرجعيات مختلفة من المعارضة لا تعمل بضوابط معروفة ومحددة.

هذا كله يجعل من المبرر ان يتم التشكيك في كفاءة عمل المؤسسات التي تشرف على التراث الثقافي السوري اليوم ، وخاصة بان هناك عمليات غير مكتملة اعلن عنها ولم يعرف نتائجها مثل نقل محتويات المتاحف وتوثيقها دون الاعلان عن نتائج هذا التوثيق او اتاحته للمراجعة والمراقبة ، كما ان التقارير الصادرة عن هذه المؤسسات تميل الى محاباة السياسة العامة للنظام السوري في اظهار ان شؤون الدولة السورية لازالت تحت السيطرة وان الخسائر قليلة ومتابعة، ولكن بناءات على كل ما تم ذكره عن العمل المؤسساتي في سوريا فانه لا يمكن الاخذ بتقارير المؤسسات ومنشوراتها على انها حقائق مسلم بها وهي بحاجة للبحث والتقصي من قبل اطراف خارجية محايدة[65].

موارد القطاع الثقافي أثر النزاع على الموارد الموضوع، وضع تمويل القطاع اليوم وما هي تأثيرات المساعدات وآليات تنسيقها عليه.

انخفضت موارد الدولة السورية بشكل تدريجي خلال الازمة، وهذا إثر على كل المؤسسات التابعة لها[66]، وبحسب تقديرات البنك الدولي فان خسائر الاقتصاد السوري فاقت الى 226 مليون دولار خلال 6 سنوات، وبالتالي ينعكس هذا على مخصصات كل وزارة ومديرية، ويؤثر على اعمالها.

كذلك بالنسبة للعاملين في هذا القطاع فرغم ان مديرية الاثار والمتاحف تقول بان معظم العاملين (٢٥٠٠ عامل) ما زالوا يعملون في ملاكها. الا انها تشير الى انه خلال الازمة فانه "كان من الصعب على بعض العاملين الوصول إلى المواقع الأثرية التي تقع في أماكن الاشتباكات، حيث أن السفر يشكل خطورة في كثير من الحالات، لذلك تم اتخاذ إجراءات استثنائية لتجاوز هذه المشاكل[67].
واشار المدير العام للمتاحف في كتاب "التراث الاثري السوري" بان هناك عدة حالات لأشخاص يعملون لدى المديرية العامة للآثار والمتاحف قتلوا على يد الجماعات المتطرفة، أو بسبب التفجيرات، خاصة في إدلب وبصرى ودمشق[68].

---

[63] يتقاضى الموظف الحكومي راتبا شهريا يقل عن 80 دولار.
[64] تحتل سوريا المرتبة 178 بين 180 دولة مدرجة على مؤشر منظمة الشفافية الدولية لاكثر الدول فسادا في العالم للعام 2017.
[65] بهذا الخصوص راجع تقارير المديرية العامة للاثار والمتاحف.
[66] انخفضت الموازنة العامة للدولة من 18.6 مليار دولار عام 2011 الى 5.1 مليار دولار في العام 2018 بحسب الارقام الرسمية المعلنة ، وزارة المالية الموازنة العامة للدولة.
[67] منها بحسب مدير المتحف مأمون عبد الكريم ، التراث الاثري السوري ، مرجع سبق ذكره :
التواصل مع العاملين بشكل مباشر من خلال استخدام مجموعة واسعة من وسائل الاتصالات وذلك لسهولة جمع ونقل المعلومات، تقديم أماكن جديدة للإقامة أو وسائل للنقل، ومكاتب جديدة في مناطق أكثر أمنا. وفي بعض الحالات تم السماح للموظفين في هذه الأماكن بالبقاء في مناطقهم حفاظا على سلامتهم، والعمل مع المجتمع المحلي.

[68] مرجع سبق ذكره.

بحسب المعلومات المتوفرة فان الحكومة السورية لم تتسلم أي مساعدات مادية تذكر[69] لترميم الاثار المتضررة، وان الموضوع ما زال قيد الدراسة في بعض المنظمات الدولية على رأسها اليونيسكو[70].
كما اشارت بعض التقارير الصحفية لوسائل اعلام رسمية وشبه رسمية على وجود صعوبات بالتمويل بالنسبة للحفاظ على الاثار وترميمها في بعض المواقع[71].

الشفافية والمحاسبة ومراقبة الأداء في قطاع التراث الثقافي هل هناك مؤسسات أو جهات محددة تحكم وتضمن الشفافية والمحاسبة ضمنه؟ هل هناك أطر مراقبة وتقييم قادرة على قياس أداء سياساته؟

نظريا وزارة الثقافة هي المسؤول الحكومي عن التراث الثقافي السوري، وكما في كل باقي القطاعات فان إثر الجهات الرقابية لجهة المجتمع المدني والصحافة جدا محدود في هذا الخصوص، ومع وجود مؤشرات على تردي الاداء الحكومي وارتفاع نسب الفساد في وزارات الدولة، وهذا واقع قائم قبل بداية الازمة السورية، فان هذا الوضع قد تفاقم بعد الازمة، ويمكن اعتبار ان مراقبة هذا القطاع بعيدة كل البعد عن الشفافية والافصاح.

ويزيد هذا الوضع سوءا انسحاب بعثات التنقيب والخبراء والجمعيات الاجنبية وتراجع اعمال الجمعيات المحلية[72] (المحدودة اصلا) وعدم امكانية مراقبة الاماكن الاثرية ومواقع الاثرية من قبل جهات خارجية.

فجوات حقوق الإنسان والفجوات الجنادرية ضمن القطاع الثقافي.

كما تحدثنا عن موضوع التراث الثقافي في موقع اخر من هذه الورقة، كيف يمكن ان يكون سلاح ذو حدين في موضوع التفرقة او موضوع تماسك المجتمع، كذلك الامر للتراث المتعلق بالإنسان والمرأة.
تأثر التراث الثقافي في سوريا كثيرا بالإسلام، كون ان شعوب المنطقة بقيت تحت ظل حكم الدولة الاسلامية بأطوارها المختلفة أكثر من 10 قرون، وتستمد اسس العلاقات الانسانية وتحديد دور المرأة في منطقتنا عادة الى نظرة الاسلام لهذه المواضيع.
ولكن بدون ادنى شك فان هذه المفاهيم تأثرت ايضا بالبيئة التي عاشها اهل المنطقة سواء بالعادات القبلية السائدة منذ مئات السنين (وقبل وجود الديانات السماوية)، او من خلال طور تخلف الدولة الاسلامية بشكل الذي بدأ في القرن السادس عشر وقصوره عن مواكبة التطورات في الدول الاخرى وعدم قدرة الدولة الاسلامية (العثمانية) في اخر قرنين من حكمها على مجاراة النهضة التي حصلت في واربا واميركا، الامر الذي ادى الى تشكل الكثير من المفاهيم التي اخذت " لبوسا" اسلاميا بحكم المحيط الذي نشأت فيه، ولكنها ليست بالضرورة ان تكون بالفعل اسلامية.
ما يمكن التركيز عليه في هذا السياق هو كيفية الانتقال بالإنسان السوري من "الرعاية" المفهوم الذي ساد معظم اشكال الحكم في ارضه خلال القرون الماضية الى المواطنة العملية التي تعرضت لانتكاسات خطيرة خلال القرن الماضي وبقي الانسان السوري رغم ظهور انظمة حكم في ظاهرها ديمقراطية اسير الاستبداد وافقدا لكثير من حرياته وحقوقه، ان صون التراث الثقافي للمجتمع مرتبطة بشكل اساسي بعملية المواطنة وبناء دولة المؤسسات والانتقال الى حكم دستوري ديمقراطي حقيقي يكون مدخلا اساسيا لحرية المعتقد والممارسات الثقافية.
ولذلك فان العلاقات الانسانية ولحاق المجتمع السوري بركب الحضارة الغربية وتحديد موقع المرأة فيه امر يجب دراسته ووضع استراتيجيات لتصحيح التشوهات التي حصلت في المفاهيم المتعلقة بهذا الخصوص وربطها بعملية بناء النظام السياسي على اسس الحرية والديمقراطية ولا ضير في سياق هذه العملية الاخذ من الثقافة الاسلامية ذاتها ما يدحض سلوكيات وعادات تعمد على اضطهاد المرأة، وتخلق اشكاليات معقدة في بناء علاقاتها مع باقي الشعوب.

---

69 اشارت بعض التقارير الصحفية الى اعمال ترميم محدودة تمت بمساعدة بعض الدول الاجنبية ، تقرير دي دبليو ، 22 حزيران 2017.
70 تصريح صحفي لمستشار المدير العام لمنظمة يونيسكو، هنريكاس الغيراس زيغمو يوشكيافيتشوس، قال فيه المنظمة لم تقم بعد بتقدير تكاليف ترميم آثار تدمر السورية، سبتوتنيك 23 تشرين الثاني 2017.
46 آثار السويداء تنهار ونقص التمويل المتهم الأول ، الوطن ، 1 ايلول 2016.

72 جمعية العاديات ، حلب

أدوار اللاعبين الرئيسيين

الدولة

بالنسبة الى التراث الثقافي في سوريا بشقيه المادي واللامادي فان الحكومة السورية والنظام السوري يلعب الدور الاكبر في السيطرة على هذا القطاع وادارته حتى خلال الازمة السورية.

وبغض النظر عن السلبيات الموجودة في مؤسسات الدولة بشكل عام وهي تنسحب على وزارة الثقافة والمديرية العامة للأثار والمتاحف، الا انه على الاقل هناك مؤسسة قائمة تمارس اعمالها منذ عقود طويلة لها هيكل تنظيمي ونظام داخلي وتواجد في كل المواقع التي تتعلق بهذا التراث.

ورغم ان النظام خسر الكثير من المواقع الاثرية الموجودة في مناطق خرجت عن سيطرته، الا ان مؤسسات الدولة في كثير من تلك المواقع استمرت بالعمل بالتنسيق بين الحكومة السورية والمجتمع المحلي الموجود في تلك المناطق بهدف ادارة الشؤون المدنية فيها.

لا يوجد تقارير او دراسات تحدد بدقة مدى متابعة الدولة السورية لشؤون التراث الثقافي وخاصة المادي منه في المناطق التي خرجت عن سيطرته ولكن هناك اشارات تدلل على ان المؤسسات المعنية لا زالت تلعب دورا ما في تلك المناطق[73].

اما في مناطق سيطرة النظام فقد بقيت هذه المؤسسات قائمة وتباشر عملها بشكل اعتيادي، مع لحظ تراجع الموارد المادية وبالتالي القدرة على ادارة هذا التراث وتقديم الخدمات في هذا القطاع بالشكل الامثل.

وإذا تناولنا الشق العسكري في مسؤولية النظام السوري، فانه لا شك يتحمل جزءا كبيرا من المسؤولية حيث ومن خلال متابعة الاحداث والتطورات الميدانية لم يكن القادة العسكريين يضعون سلامة التراث الثقافي والاماكن الاثرية والمباني التاريخية في حسابات المعركة، وقد تم تدمير أكثر من منطقة ومعلم أثرى في معارك كانت قوات النظام السوري طرفا فيها[74].

في المقابل الامر الملاحظ ويمكن تصنيفه على انه "ايجابي" هو اهتمام الحكومة السورية بالتراث اللامادي السوري خلال سنوات الازمة واتخاذ مبادرة لحصره وتعريفه وصونه والحفاظ عليه[75].

أيا كانت شكل العملية الانتقالية في سوريا فان الحفاظ على المؤسسات (او ما تبقى منها) وتفعيل عملها وتعزيز دورها يبقى امرا اساسيا في الحفاظ على التراث الثقافي السوري باعتبار ان الدولة السورية ما زالت هي اللاعب الاكبر في الشؤون المحلية ويجب ان تكون كل الخطط المستقبلية ساعية لتعزيز دور الدولة السورية وتقوية نفوذها واستعادة هيبتها على حساب كل الكيانات اللاشرعية التي ظهرت خلال سنوات الازمة السورية.

المجموعات العسكرية والسياسية وأمراء الحرب

وإذا كان النظام السوري وحلفائه يتحملون المسؤولية في مباشرة الاعمال القتالية والعمليات العسكرية دون وضع الاماكن الاثرية والتاريخية في حساباته، فان المجموعات المسلحة التي تنتمي للمعارضة لم تفعل ذلك ايضا.

---

73 التراث الاثري السوري ، خمس سنوات من الازمة ، مرجع سبق ذكره.

74 المركز الاثاري السوري (مدماك) تقرير عن الاضرار التي طالت التراث المادي السوري ، يقول جزءا من التقرير حول مسؤولية قوات النظام " استهدف النظام قلعة المضيق بشكل مباشر. وفي مدينة حلب القديمة، تم تدمير مئذنة الجامع الأموي، الذي يُعد واحدًا من أهم الجوامع الأثرية في سورية، واحتراق السوق القديم الأثري، الواقع وسط المدينة القديمة كاملًا، ومن بينها أسواق "الزرب" و"العبي"و "العتمة" و"العطارين" و"النسوان" و"الصوف" و"الصاغة" وغيرها.

75 التراث الثقافي اللامادي السوري ، الامانة السورية للتنمية.

وبحسب تقارير صحفية كثيرة تمت متابعتها من بداية الازمة، لم يتوانَ قادة الفصائل على الاحتماء في مناطق اثرية ان كانت قلاعا[76] او اسواقا[77] او ابنية تاريخية [78]وان يتحصنوا فيها ويقوموا بمعاركهم انطلاقا منها.
لا بل فان بعض الفصائل العسكرية المتشددة والتي كانت تصنف نفسها بانها تقاتل ضد الجيش السوري النظامي (وكذلك ضد الجيش الحر) مثل داعس قامت في تدمير العديد من الاوابد الاثرية بناءات على ايديولوجيا دينية[79].

تهدم الدرج المقابل لساحة الفرسان في قلعة الحصن التي مان يتحصن بها مقاتلي المعارضة وتم قصفها من قبل النظام، المديرية العامة للآثار

المجتمعات المحلية

اما دور المجتمعات المحلية لا يمكن تحديده بدقة، ورغم وجود اشارات من المؤسسات الرسمية في سوريا بتعاون المجتمع المحلي في بعض المواقع لحماية الاثار فيها، الا ان هذه المجتمعات التي يتواجد فيها مواقع اثرية او حفريات تنقيب او متاحف، شهدت مئات عمليات السطو والسرقة ونهب هذه المواقع ومحاولة تهريبها خارج البلاد[80] ولأيمكن ان يكون لأفراد من هذه المجتمعات دور كبير في حصول هذه التعديات.
ولكن يمكن في هذه الصدد دعم كل جهود التوعية والتعاون مع هذه المجتمعات بشأن التراث الثقافي والمواقع الاثرية والمتاحف وحتى دعم اوجه التراث اللامادي التي تتعلق بالمهن والفنون وان تبدأ عمليات التوعية هذه وتتطور بشكل مطرد مع ارساء حالة الاستقرار الامني واستمرار عملية الحل السياسي السلمي.

المجتمع المدني

في العموم دور المجتمع المدني في سوريا ضعيف في كل القطاعات، وقدرته محدودة وفي مجال التراث الثقافي يوجد عدد قليل من الجمعيات ربما يمكن تعدادها على اصابع اليد الواحدة[81]، ولكن لم يتم اي دور بارز لهذه الجمعيات في التصدي للتحديات التي واجهت هذا القطاع.
كذلك تم رصد محاولات لتشكيل مجموعات عمل لحماية التراث الا انه من خلال متابعة اعمالها لم يكن لها ذاك الاثر المؤثر بهذا الخصوص[82].

أولويات السياسات والتوصيات المقترحة للاستجابة لفجوات السياسات

أولويات السياسات والتوصيات المقترحة للاستجابة لفجوات سياسات مرحلة الطوارئ والإغاثة والعمل الإنساني.

---

76 مثل قلعة المضيق والحصن.
77 الاسواق الاثرية المحيطة بقلعة حلب.
78 الجامع الاموي في حلب ، الجامع العمري في درعا ، بصرى الشام.
79 تعرضت اجزاء واسعة من مدينة تدمر الاثرية الى تدمير جزئي على يد تنظيم داعش ، تم تدمير معظم كتلة معبد بعل الاثري في تدمر ايضا.
80 مدير شؤون المتاحف ، أحمد ديب ، التراث الاثري السوري ، مرجع سبق ذكره.
81 مثل جمعية العاديات في حلب.
82 مثل جمعية حماية الاثار السورية ، الهدف الاساسي للجمعية بحسب ما نشرت على موقعها على الانترنت " هو التوثيق قبل أي شئ آخر, وذلك من خلال البحث وجمع ونشر المعلومات حول الأخطار المحدقة والانتهاكات التي لحقت بالتراث التاريخي والأثري في سوريا, وبالتالي تنبيه المختصين والعاملين في البحث العلمي, والمؤسسات الدولية المعنية والمراكز الثقافية على حد سواء, لتحمل مسؤولياتهم حيال مايحدث."

تراجعت قدرة الحكومة السورية بشكل كبير على متابعة وحماية التراث الثقافي السوري خلال سنوات الازمة، وترتبط هذه القدرة بعدة عوامل، مثل نقص التمويل، غياب الكفاءات، تردي جودة الخدمات الحكومية، غياب المراقبة.

وعليه فان على رأس الاولويات في السياسات المرسومة لمرحلة الطوارئ والاغاثة والعمل الانساني يجب ان يكون دعم جهود الحكومة السورية الهادف للوصول الى المواقع الاثرية المتضررة او المهددة بما في ذلك ايجاد الاليات المناسبة لوضع مثل هذه القضايا ضمن محادثات العمليات السياسية الجارية بمسمياتها المختلفة[83] وتحييد هذه المواقع عن ساحة العمليات الحربية وتمكين المؤسسات المختصة من الوصول اليها بهدف تقدير حجم الاضرار والقيام بأعمال الحماية والصيانة.

كما يجب ان تتضمن محادثات العمليات السياسية قضايا متابعة وضبط ومصادرة القطع الاثرية المسروقة من المتاحف او من مواقع التنقيب ووضع البرامج لنشر التوعية حول اهمية حماية التراث في المجتمعات المحلية والعمل لأبرام الاتفاقيات مع السلطات المحلية في مختلف المناطق الخارجة عن سيطرة النظام للتعاون بهذا الخصوص.

وكذلك استغلال اهتمام المؤسسات الدولية المختصة وكثير من الدول الاجنبية عبر نشاطاتها الثقافية وسفاراتها لأبرام اتفاقيات الحصول على التمويل والدعم التقني والتدريب بما يعزز اولويات هذه المرحلة.

وإذا حاولنا تحديد الاعمال التي يجب اخذها بعين الاعتبار في هذه المرحلة فأنها ستكون:

- المتابعة وحصر الاضرار.
- التوثيق الذي يشمل البدء في تشكيل قاعدة بيانات تتضمن نتائج عمليات الحصر، وانشطة نقل المقتنيات وتخزينها.
- تهيئة الاطر القانونية والتشريعية التي تضبط عمليات الحصر والمتابعة والتوثيق.
- بناء اليات مراقبة لأعمال الحصر والتوثيق بمشاركة أطراف دولية.
- حماية المواقع الاثرية والمقتنيات المنقولة الى اماكن غير مصرح عنها من خلال سير العملية السياسية وضمان سلامة التراث المادي وتأمين الاشراف والحراسة اللازمة له من خلال مشاركة مؤسسات اممية.

صورة منشورة في موقع مديرية الاثاروالمتاحف

تشير الى اعمال تنقيب غير شرعية في قلعة الرحبة مدينة الميادين

فيما يخص التراث الثقافي اللامادي، يجب التنسيق مع المؤسسات الدولية التي تتابع شؤون اللاجئين والدول المضيفة لهم او الراعية لشؤونهم في المناطق السورية لوضع البرامج لمتابعة التراث اللامادي المنتقل مع هذه المجاميع، وخاصة كما ذكرنا بان هناك سكان مناطق كاملة بعاداتهم وتقاليدهم ومهاراتهم تم تهجيرهم الى مناطق اخرى، وصون هذا التراث والحفاظ عليه والتركيز على النقاط المشتركة التي تجمع هذه المجاميع حيث كانت بأطياف اخرى من المجتمع السوري في اماكن اخرى داخل وخارج سوريا، لتعزيز تماسك ووحدة المجتمع السوري.

كما يجب التركيز في هذه البرامج التي تنفذ في مناطق النازحين واللاجئين على التوعية بهذا التراث واهمية الحفاظ عليه كونه يمثل روحا في جوهرها هي روح الجماعة التي أنتجته وذاكرتها المشتركة التي آوته ومررته عبر الأجيال، ويجب الحفاظ عليه لتمريره بدورها الى اجيال المستقبل كونه أحد العناصر الهامة في الحفاظ على الهوية والركائز التي يمكن البناء عليها في اعادة بناء الروابط بين اطياف المجتمع السوري في مرحلة العودة وبناء السلا

[83] جنيف ، استانا ، سوتشي ، المحادثات الثنائية بين الدول الفاعلة .

أولويات السياسات والتوصيات المقترحة للاستجابة لفجوات سياسات بناء الشرعية وإعادة التأهيل المؤسسي

كما في باقي القطاعات فان المضي في العملية السياسية وبناء الشرعية واعادة تأهيل المؤسسات يستلزم وضعا امنيا مستقرا الى حد كبير.

وفي قطاع التراث الثقافي فان الاستقرار الامني يلعب دورا كبيرا في تمكين الجهات المعنية من تنفيذ خططها وتعزيز الدور المؤسساتي بالقيام بمسؤولياته.

صناعة صابون الغار في حلب ، من عناصر التراث اللامادي السوري

وإذا كان الحديث عن العمل الامني كأولوية في هذا القطاع كما غيره، يجب ان تأخذ عملية ملاحقة المسروقات الاثرية ومصادرتها او استردادها مكاناً في مهام هذا العمل كما يجب ان يشمل هذا اعمال الحماية وتحييد المواقع عن أي اعمال قتالية قد تستأنف في المرحلة الانتقالية.

ويجب ان يتم لحظ بان التراث الثقافي لا يشتمل على "المادة" وفقط وان عناصر هذا التراث اللامادية ومعانيها لها اهمية كبيرة في عملية المصالحة على اسس تاريخية عميقة واعادة بناء الروابط على اساس وحدة المصير وتوليد الرغبة للعيش المشترك وايجاد المؤسسات التي تؤمن العدالة الاجتماعية وسيادة القانون، وعليه يجب ان يتم وضع هذا القسم من التراث في اولويات عمل اي مؤسسة تقوم على ادارة شؤون قطاع التراث الثقافي في اي منطقة في سوريا.

والجانب الاخر في هذا القطاع الذي له كل الاهمية في عملية اعادة التأهيل ، هو الجانب الاقتصادي والنظر الى التراث الثقافي على انه "ثروة" وطنية يجب استثمارها بالشكل الامثل كواحدة من الثروات التي يمكن ان تساهم في التنمية والنمو الاقتصادي، من خلال توفير فرص العمل في عملية احياء التراث اللامادي ودعم واردات خزينة الدولة من خلال استثمار التراث المادي الغني والمتنوع في سوريا سياحيا ، ووضع الخطط لإعادة تأهيل المواقع الاثرية ليصل الى مرحلة يكون فيه ركيزة اساسية في قطاع الخدمات الذي يمكن ان يشكل حصة كبيرة من ناتج الاقتصاد السوري.

كذلك الامر فان احياء التراث اللامادي سيوفر فرص عمل اضافية للمشتغلين في المهن والفنون التي تنضوي تحت هذا القطاع.

أولويات السياسات والتوصيات المقترحة للاستجابة لفجوات سياسات المصالحة والتماسك الاجتماعي.

عندما نريد ان نستخدم التراث الثقافي في عملية المصالحة وتعزيز التماسك الاجتماعي يجب ان ننظر الى هذا التراث بشقيه المادي واللامادي على انه جزء من الهوية السورية الكلية.

ويجب ان تعتمد البرامج السياسة والمجتمعية على جعل هذا التراث هو الاساس لإتمام عملية المصالحة والمضي في خطة بناء المجتمع وتماسكه، لان هذا الاساس الوحيد الذي يعكس نتاج تفاعل السكان مع ظروفهم التاريخية المختلفة على هذه الارض الواحدة، وكون ان التراث هو الناتج الملموس الوحيد لهذه العملية.

وفي الاساس فان العوامل المشتركة في تراث المجاميع البشرية التي يمكن ان تشكل الثقافات الفرعية في سوريا كثيرة ومتماثلة وهي بالتأكيد أكثر بكثير من عوامل الاختلاف والفرقة، ولذلك حصر هذه النقاط وصونها وتوعية المجتمعات بها كرابط تاريخي مشترك سيصب مباشرة في إطار عملية المصالحة.

ويجب التذكير بان هذا التراث هو جزء من الهوية الثقافية ويجب ان يعزز موقع هذه الهوية فوق باقي التصنيفات الدينية والمذهبية والقومية والايدولوجية، على اساس ان هذه الهوية هي الوعاء الذي يحتوي على كل تلك المكونات والروابط والمفاهيم التي لا بأس بان تتفاعل وتتشارك وتتأثر ببعضها البعض داخل هذا الوعاء ولكنها بالتأكيد يجب الا تفور خارجه وتغمره وتطمس معالمه.

أولويات السياسات والتوصيات المقترحة للاستجابة لفجوات لسياسات إعادة تأهيل البنية التحتية المادية والاجتماعية

خلال عملية بناء الدولة واعادة تأهيل بناها التحتية من المتوقع ان تأخذ عملية ترميم المعالم الاثرية والمباني التاريخية زمنا ليس بالقصير، وسيكون هذا من ضمن اولويات المرحلة بالإضافة الى تأمين الحماية المناسبة لها والعمل على تحييدها دائما من ان تكون ساحة لأي صراع قد يحصل.

وفيما تأتي أهمية التراث الثقافي المادي المبني من قيمته التاريخية، كالأسواق والأحياء والبيوت السكنية القديمة تاريخياً، والمعالم التراثية والنصب التذكارية وغير ذلك، فأنها يمكن ان تأتي ايضا من وظيفته الأصلية، كالمراكز الدينية من مساجد وكنائس ودور العبادة الأخرى. وعليه يجب اخذ هذين العاملين بعين الاعتبار لأن التراث الثقافي المادي ذو القيمة التاريخية يمكن أن يشكل عاملاً جامعاً تلتقي عليه كافة أطياف المجتمع.

وتأتي هنا أهمية التراث الثقافي ايضا من أن مساهمته في إعادة الإعمار، تتخطى ترميم المباني العمرانية المتضررة بالحرب واستعادة التراث المسروق، حيث تساهم إعادة إحياء التراث الثقافي في إعادة البناء الاجتماعي في المجتمعات الخارجة للتو من الحرب، فهو يساعد على تأكيد الشعور بالهوية ويساهم في تحقيق مفاهيم التسامح والمصالحة وبناء الثقة في المجتمع المنقسم، مما يسرّع في عودة اللاجئين والنازحين إلى مناطقهم التي تركوها أثناء الحرب، ويساهم في عودة الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

ويجب في المقابل ان نضمن ان تتم عملية اعادة الاعمار بعيدا عن أي مواقع اثرية مهما كانت دلالاتها في سياق الصراع السياسي في سوريا، وكذلك حماية هذه المواقع وتشكيل اليات للدفاع عنها في حال وقعت ضحية اطماع تجارية او صفقات فساد تهدف لأزالتها بهدف تحقيق مكاسب شخصية ضيقة.

ويجب الاستمرار خلال هذه المرحلة بحصر عناصر التراث غير المادي واصدار التشريعات اللازمة لتوثيق هذا الحصر وإطلاق عمليات الصون لحماية بعض جوانبه من الاندثار.

وهذا يتطلب البحث الجدي في هذا المخزون، واختيار مكونات التراث الثقافي اللامادي التي أوشكت على الاندثار والعمل عليها لإعادة إحيائها في المجتمعات المحلية المختلفة داخل سوريا او في مناطق اللجوء والنزوح، بالشكل الذي يضمن الحفاظ على حيوية التراث الثقافي وتجدده وانتقاله عبر الأجيال من خلال حصره وتوثيقه ونشر المعرفة به، واحتضان ودعم المبادرات الأهلية المهتمة بحفظ التراث وتشجيع القيام بمثل هذه المبادرات، وكذلك دعم الأفراد العاملين فيه وتشجيعهم على الاستمرار في إنتاجه، ونقل هذه المعرفة والخبرة لأشخاص آخرين لضمان استمراريتها.

صناعة الحصر ، من الصناعات التقليدية المهددة في التراث الثقافي السوري ، الصورة موقع التراث الثقافي غير المادي

على التوازي مع عمليات الترميم والحماية والحصر والتوثيق، يجب تنمية وعي المجتمع بهذا التراث والتعريف فيه من خلال الانشطة المختلفة.

ونشر المعلومات عنه من خلال الكتب المدرسية للأطفال والشباب للتعريف بأهمية التراث.

وهذه العملية يجب ان تكون عملية مدروسة بحيث تحمل معها المتعة للمتلقي وتدفعه للبحث أكثر عن المعلومات، العملية التي لن تجد اساسا لها في سياسات الدولة السورية فيما سبق، حيث اتسمت تلك السياسات بالقصور والجمود وتخلفها عن ايجاد الاساليب المناسبة لجعل هذه المادة محط اهتمام الاطفال والشباب، بالإضافة الى اهمية ان تكون جزءا من منهاجهم الدراسي[84].

الخاتمة:

قد ينظر الى قطاع التراث الثقافي في ظرف مثل الذي تعيشه سوريا على انه نوع من الترف الذي لا مكان له اليوم، ولكن في حقيقة الامر ان اساس الحلول المستدامة التي يمكن التوصل لها يجب ان يرتكز على الهوية الثقافية للمجتمع بما فيه عنصر التراث الثقافي.

وهذا يتطلب منا اخذ هذا العامل بعين الاعتبار ودراسة اصوله وواقعه وكيفية الاستفادة منه لتشجيع السوريين على العودة وتعزيز التماسك الاجتماعي وصولا الى بناء الدولة الديمقراطية.

ان الفجوة بين الواقع الحالي وما نريد الوصول اليه تتوزع على قسمي هذا التراث الاساسيين، التراث المادي واللامادي.

وفيما يمكن ان تكون مهمتنا في التراث المادي واضحة في جانب الحفاظ على المباني التاريخية والاماكن الاثرية ومواقع التنقيب.

يجب ان نلحظ اهمية اشراك المجتمع المحلي في التعاطي مع هذا التراث ولإحساس بأهميته ما يدفع الى زيادة الاهتمام فيه ورعايته، وهذا يشمل التراث اللامادي الذي بقي كل العقود الماضي بعيدا عن حسابات الدولة من ناحية حصره والتعريف به وصونه الحفاظ عليه حيا لينتقل للأجيال القادمة.

المهمة في هذا القطاع ليست سهلة مثلها مثل باقي القطاعات ولكنها هنا تكتسب اهمية خاصة، تتأتى من كون ان هذا القطاع يتصل بشكل مباشر بروح السكان وجوهر وجودهم وهويتهم التي تشكلت عبر مئات السنين.

[84] يمكن بهذا الصدد اعتماد ما يعرف بـ "دورة التراث" ، لسيمون ثرولي وهو مؤرخ أكاديمي ومعماري إنجليزي. شغل منصب الرئيس التنفيذي للتراث الإنجليزي في الفترة من أبريل 2002 إلى مايو 2015.

وتعتمد هذه الدورة على اربعة مراحل متعاقبة ، الاستمتاع بالتراث يدفع الناس لمحاولة فهمه ، من خلال فهم التراث يبدأ الناس بتقدير قيمته ، ومن خلال اعطاء القيمة للتراث سيقون الناس بالاعتناء به ، الاعتناء بالتراث يدفع الناس للاستمتاع به.

المراجع

منشورات منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، اليونيسكو.

موقع مديرية الاثار والمتاحف.

موقع وزارة الثقافة السورية.

موقع وزارة المالية السورية.

التراث الاثري السوري، خمس سنوات من الازمة، منشورات وزارة الثقافة 2016.

موقع جمعية العاديات حلب.

موقع جمعية حماية الاثار السورية.

جمعية التراث الثقافي غير المادي السوري

المفوضية العليا لشؤون اللاجئين

موقع الائتلاف الوطني المعارض

منشورات البنك الدولي.

الكلمات المفتاحية :

التراث المادي السوري، التراث غير المادي السوري، سوريا ، قطاع التراث السوري ، البنية التحتية للتراث السوري ، المواقع الاثرية السورية، الامانة السورية للتنمية ، التنقيب غير المشروع ، صون التراث ، المتاحف السورية ، النازحين السوريين ، المجتمعات المضيفة ، الجماعات المنتجة للتراث السوري ، الحفريات الاثرية ، التنقيب عن الاثار ، خدمات التراث الثقافي ، التوعية الشعبية بالتراث ، التوعية المحلية بالتراث ، المديرية العامة للأثار والمتاحف ، وزارة الثقافة ، دمشق ، حلب ، تدمر ، بصرى الشام ، قلعة الحصن ، اوغاريت ، ايمار ، الرصافة ، ماري ، قائمة الحصر الوطنية، صناعة القش ، صناعة الخزف ، صابون الغار ، البروكار الدمشقي ، صناعة البسط ، صناعة الخيزران ، الموزاييك ، الفسيفساء الحجرية ، النقش على النحاس ، دباغة الجلود ، صناعة الحصر ، الدامسكو ، الاغاباني ، نفخ الزجاج.